الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

-دراسة إستطلاعية لعينة من شركات التأمين ميلة-

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	بن الشاوي نرجس ملاك	عون صبرينة
2	موهوب ندى	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
بيراز نوال	رئيسا
عون صبرينة	مشرفا ومقررا
وادي رقية	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

-دراسة إستطلاعية لعينة من شركات التأمين ميلة-

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	بن الشاوي نرجس ملاك	عون صبرينة
2	موهوب ندى	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
	رئيسا
عون صبرينة	مشرفا ومقررا
	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إننا نشكر الله العلي القدير أولا وأخيرا على توفيقه
لنا لإتمام هذه المذكرة، فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء،
ومن قوله عليه السلام "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"
فإنني أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة
"عون صبرينة "
التي أشرفت على هذه المذكرة، حيث بفضل الله تعالى
تم بفضل جهدها المتواصل، وتوجيهاتها السديدة ونصائحها
تم إنجاز هذا العمل، لها منا خالص الوفاء والتقدير والاحترام.
وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير الذين ساهموا في إتمام هذه المذكرة.
ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل المؤسسات الذين لم
يبخلوا علينا بالمعلومات وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الإهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه ما حققنا الغايات إلا بفضله.

الحمد الله وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالعطايا والنعم مالك الملك ذو الجلال والإكرام بعد طول الصبر وفقني الله إلى إتمام هذه المذكرة، أما بعد:

أهدي تحياتي وشكري وثمرة نجاحي إلى الصدر الحنون إلى مصدر الأمان الذي استمد منه قوتي إلى نور عيني وحظي الجيد وفوزي وفخري إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي

إلى أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، حفظه الله وأطال في عمره

إلى أبي العزيز إلى جدتي الحبيبة الراحلة والباقية في قلوبنا وبأيامنا ولياليا لطالما كانت دعواتك سندا وقوة حقيقة أجابه بها تقلبات الحياة

جدتي فطيمة إلى حبيباتي وقوتي وسندي في الحياة، أخواتي "جميلة، إيمان، ميسة "

إلى جميع من مدّني بالقوة والتوجيه وآمن بي ودعمني في الأوقات الصعبة

لأصل إلى ما أن عليه اليوم صديقاتي

وفقهم الله.

نرجس ملاك

الإهداء

قال تعالى: "فرحين بما أتاهم الله من فضله"

ها أنا أخطي خطوات تخرجي بعد عناء طويل وبعد سنوات طويلة، كم من السعادة والفرح في قلبي لهذا اليوم، وكم من الجد والتعب واجهت لأصل إلى هذا اليوم.

بكل فخر أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم

لمن شاب رأسه لتربيتنا، إلى فخري في هذه الحياة "أبي الغالي"

إلى ملجأي ومأمني تاج رأسي "أمي العزيزة"

إلى ضلعي الثابت " أخي عبد الصمد"

إلى سندي ورفيقة دربي "أختي أميرة.

ندى

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لمجموعة من شركات التأمين في ولاية ميلة، حيث تم التركيز على المعايير المحاسبية وكذا النظام المحاسبي في شركات التأمين ودورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

وفيما يتعلق بأدوات الدراسة الاستطلاعية فقد تم الإعتماد على الإستبيان، حيث تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من شركات التأمين في ولاية ميلة، أما عينة الدراسة فقد شملت مجموعة من المحاسبين والماليين، وقد تم الإعتماد في التحليل على برنامج spss وتوصلنا إلى عدة نتائج:

- وجود دور ذو دلالة إحصائية لمعايير المحاسبة الدولية لمحاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة 0,05.
- وجود دور ذو دلالة إحصائية للنظام المحاسبي المالي لمحاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة 0,05.
- وجود دور ذو دلالة إحصائية لمحاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة 0,05.

الكلمات المفتاحية: محاسبة شركات التأمين، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، نظام الرقابة الداخلية.

Abstract:

Regarding the exploratory study tools, the questionnaire was relied upon. The study population consisted of a group of insurance companies in Mila province, while the study sample included a group of accountants and financial professionals. The analysis relied on a program spss and reached several conclusions:

- There is a statistically significant role of international accounting standards in the accounting of insurance companies in activating internal control at a significance level of 0,05.
- There is a statistically significant role of the accounting system in the accounting of insurance companies in activating internal control at the significance level of 0,05.
- There is a statistically significant role of the accounting of insurance companies in activating internal control at the significance level of 0,05.

Keywords: insurance company accounting, international accounting standards, financial accounting system, internal control system.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	–
إهداء	–
ملخص	I
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	XI
مقدمة عامة	أ– و
الفصل الأول: مدخل إلى محاسبة شركات التأمين	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار النظري لمحاسبة شركات التأمين	03
المطلب الأول: ماهية شركات التأمين	03
المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة محاسبة شركات التأمين	05
المطلب الثالث: خصائص وأهداف محاسبة شركات التأمين	06
المطلب الرابع: المبادئ المحاسبية في شركات التأمين	07
المبحث الثاني: محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية	09
المطلب الأول: نظرة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية	09
المطلب الثاني: المعايير المحاسبية التي تعمل بها شركات التأمين	09
المطلب الثالث: النظام المحاسبي في شركات التأمين	11
المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية في شركات التأمين	14
ملخص الفصل الأول	18
الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين	
تمهيد الفصل الثاني	20
المبحث الأول: مدخل إلى نظام الرقابة الداخلية	21
المطلب الأول: مفهوم ونشأة نظام الرقابة الداخلية	21
المطلب الثاني: مكونات وأهداف نظام الرقابة الداخلية	22
المطلب الثالث: أنواع وخصائص نظام الرقابة الداخلية	24

المطلب الرابع: مقومات ومبادئ نظام الرقابة الداخلية	**25**
المبحث الثاني: إجراءات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	**30**
المطلب الأول: الإجراءات التنظيمية والإدارية لنظام الرقابة الداخلية	**30**
المطلب الثاني: عوامل تطوير نظام الرقابة الداخلية	**31**
المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	**32**
المطلب الرابع: علاقة النظام المحاسبي بالرقابة الداخلية	**33**
ملخص الفصل الثاني	**34**
الفصل الثالث: مساهمة محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبية الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لعينة من شركات التأمين في ولاية ميلة	
تمهيد الفصل الثالث	**36**
المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة	**37**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في تحليل الدراسة	**37**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في تحليل الدراسة	**38**
المبحث الثاني: تحليل النتائج وإختبار الفرضيات	**41**
المطلب الأول: تحليل البيانات وعرض خصائص العينة	**41**
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	**53**
ملخص الفصل الثالث	**57**
خاتمة	**59**
قائمة المراجع	**62**
الملاحق	**67**

قائمة الجداول:

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات	**37**
02	قيم مقياس ليكارت الخماسي	**38**
03	معامل" ألفا كرونباخ" لقياس ثبات الإستبيان	**39**
04	إختبار التوزيع الطبيعي (اختبار شابيرو)	**40**
05	التكرار والنسب المئوية لمتغير العمر	**41**
06	التكرار والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي	**42**
07	التكرار والنسب المئوية لمتغير الوظيفة	**43**
08	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لمعايير المحاسبة الدولية	**44**
09	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للنظام المحاسبي المالي	**46**
10	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لنظام الرقابة الداخلية	**48**
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لمحوري الدراسة	**51**
12	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	**52**
13	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	**53**
14	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	**54**
15	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية	**55**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقومات نظام الرقابة الداخلية	**27**
02	توزيع متغير العمر	**41**
03	توزيع متغير المؤهل العلمي	**42**
04	توزيع متغير الخبرة المهنية	**43**
05	توزيع متغير الوظيفة	**44**

قائمة الملاحق:

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإستبيان	**67**
02	قائمة الأساتذة المحكمين	**71**

مقدمة:

مقدمة:

يلعب التأمين دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث انتشرت عمليات التأمين في العصر الحديث بتنوع وتعدد الخدمات التي يقدمها والأخطار التي يغطيها، وأصبح التأمين من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة، كما أصبح يؤدى كمهنة طبقا لأسس وقواعد علمية سليمة ودقيقة بمرور السنوات واكتساب الخبرات العلمية خلال السنوات الطويلة الماضية.

كما تشغل شركات التأمين حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي على اعتبارها من المنظمات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة غلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها إلى أفراد المجتمع لتأمينهم من الأخطار التي يتعرضون لها، حيث تقوم بدور الوسيط بين الأفراد المعرضين لنفس الخطر.

ومن الطبيعي أن يكون لشركات التأمين محاسبة خاصة بها كغيرها من الشركات الأخرى، وذلك باعتبارها وسيلة هامة لتسجيل وقياس المعلومات والبيانات الاقتصادية. كما تلعب هذه المحاسبة دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستعملة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد، غير أن انفرادها ببعض الخصائص غالبا ما يجعل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي لهذه الشركات مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المالية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى. ولتكون المعلومات المالية موحدة وفعالة ويتم التأكد من مصداقيتها تلجأ الشركات إلى تطبيق نظام الرقابة الداخلية التي يعتبر من أهم العمليات الإدارية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ولاتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي ظهرت هيئة ذات طابع دولي ترمي إلى الحد من أثر إختلاف الأنظمة المحاسبية، وذلك من خلال توحيد معايير إعداد تلك المعلومات من خلال ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية، حيث تم تخصيص معايير خاصة بشركات التأمين وأهمها IFRS4 والذي أظهر الأساليب المحاسبية التي يجب على هذه الشركات احترامها عند عمليات التسجيل والتقييم المحاسبي المتعلق بالعقود.

1. طرح الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هو دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يؤثر الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية على تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟
- هل توجد علاقة بين محاسبة شركات التأمين وتفعيل نظام الرقابة الداخلية؟
- هل توجد علاقة بين النظام المحاسبي المالي وتفعيل نظام الرقابة الداخلية؟

2.الفرضيات:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتنا، واستنادا على تساؤلات الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات.

3.الفرضية الرئيسية:

لمحاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

4. الفرضيات الفرعية:

- لمعايير المحاسبة الدولية دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- للنظام المحاسبي المالي دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- لمحاسبة شركات التأمين دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

5. مبررات اختيار الموضوع:

اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية ومن أهمها:

- الاهتمام الشخصي بموضوع المحاسبة في شركات التأمين.
- التطورات التي شهدتها الجزائر في ظل انتقالها للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي أردنا إبراز ضرورة إتباع ذلك بمعايير المحاسبة الدولية.
- فتح آفاق مستقبلية أخرى لمن أراد البحث في هذا الموضوع.
- الطبيعة المميزة لشركات التأمين والتي تختلف عن أنشطة المؤسسات الأخرى.

6.أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونه يسلط الضوء على شركات التأمين وطبيعة عملها المالي والمحاسبي بالإضافة إلى الاهتمام البالغ لمجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع محاسبة شركات التأمين، من أجل الحد من المشاكل التي تطرحها التطبيقات المحاسبية على مستوى هذه الشركات. وكذلك دور محاسبية شركات التأمين في تفعيل وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

7.أهداف الدراسة:

من بين أهم النقاط التي تهدف الدراسة لمعالجتها، نذكر مايلي:

- محاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري لمحاسبة شركات التأمين وكذا المعايير المحاسبية الدولية المنصوص عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- توعية المسؤولين في شركات التأمين الجزائرية بمدى أهمية محاسبة التأمين ودورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في ظل معايير المحاسبة الدولية.

- التعرف أكثر على نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين.
- التعرف على التسجيلات المحاسبية الخاصة بشركات التأمين..
- فحص كفاءة نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- تحسين نظام الرقابة الداخلية بناءا على النتائج المستخلصة من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين.

8.المنهج المتبع:

بالنظر لطبيعة الموضوع وأملا في الوصول إلى كافة تطلعات الباحث وللإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، تم اللجوء في دراستنا النظرية إلى اتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بتفسير الظواهر والخروج بنتائج ومقترحات، حيث تم تناول أهم المفاهيم حول محاسبة شركات التأمين والرقابة الداخلية، ومن ثم تحليل العلاقة بين المتغيرين، أما الفصل الثالث تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة الذي ساعد على جمع معلومات تفصيلية عن مجموعة من المؤسسات وجمع أراء المبحوثين عن طريق الإستبيان وتفريغها في برنامج spss للوصول إلى نتائج نهائية بالإمكان أن تعمم على الحالات المشابهة.

9.أدوات الدراسة:

- **أدوات إحصائية:** تتمثل في الإنحراف المعياري، المتوسط الحسابي، اختبار التوزيع الطبيعي... إلخ.
- **أدوات معلوماتية:** وتتمثل في برنامج SPSS.

10. منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة في موضوع محاسبة شركات التأمين ضرورة الإستعانة بمناهج متعددة وذلك للإجابة على الإشكالية العامة للموضوع وكذا إختبار صحة الفرضيات وتضم ما يلي:

- مصادر جمع البيانات.
- مجتمع الدراسة والعينة.
- مجالات الدراسة.

11. حدود الدراسة:

وتتمثل في الحدود المكانية والزمانية، نذكرها فيما يلي:

- **حدود مكانية:** تتعلق هذه الدراسة بمجموعة شركات التأمين التي تنشط في ولاية ميلة كونها تتضمن المسح عن طريق الاستبيان والذي مس عينة من هذه الشركات.
- **حدود زمانية:** حددت الدراسة الميدانية خلال شهر أفريل 2024.

12. صعوبات الدراسة:

- قلة المواضيع التي تتناول موضوع محاسبة شركات التأمين.

- صعوبة الحصول على معلومات في الدراسة الميدانية فيما يخص المعايير المحاسبية الدولية.
- ضيق الوقت المقدم لإعداد المذكرة.

13. الدراسات السابقة:

➢ **طبايبة سليمة: دور محاسبة شركات التأمين في اتخاد القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.

أ. أهداف الدراسة:

محاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري للمحاسبة وكذا معايير الابلاغ المالي الدولية والمنصوص عليهما من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذا الإطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام ومعرفة بنيتها المالية بشكل خاص، بالإضافة إلى قياس مدى اهتمام المسيرين في الشركات الجزائرية للتأمين ومدى إعتمادهم على المحاسبة في عملية إتخاد القرارات.

ب. نتائج الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة النظرية والميدانية والتي تم عرضها سابقا، واستنباط أهم النتائج تم التوصل إلى: تأسيس مجلس المحاسبة الدولية في الجزائر الذي يتولى مراجعة النظام المحاسبي المعتمد وإجراء التعديلات اللازمة على المعايير الدولية كي تتوافق مع إحتياجات البيئة الجزائرية، بالإضافة إلى معايير الابلاغ المالي الدولية التي تهدف إلى تحديد الأسس السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة من خلال نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات.

- **الفرق بين الدراسة السابقة ودراستنا الحالية:**

ركزت الدراسة السابقة على تحسين عملية اتخاد القرار في شركات التأمين من خلال تطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية، وكذلك تبين كيف تساعد معايير الإبلاغ المالية الدولية في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة مما يدعم اتخاد القرار ويعزز الكفاءة الإدارية، ومحاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري للمحاسبة وكذا معايير الابلاغ المالي الدولية والمنصوص عليهما من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

في حين ركزت دراستنا الحالية على تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين، وكذا محاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري لمحاسبة شركات التأمين، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية المنصوص عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

➢ **بوطورة فضيلة: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- بنك**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006-2007.

أ. أهداف الدراسة:

محاولة الإلمام ببعض المصطلحات المتداخلة: الرقابة، المراجعة، الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، كأدوات ضبط الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى محاولة معرفة أهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية، وكذا إمكانية توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية ومحاولة تقييم هذا الأخير في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

ب.نتائج الدراسة:

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول الخمسة المشكلة لموضوع الدراسة، تم التوصل إلى:

أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام، حيث أن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي ترغب في بناء فعال للرقابة الداخلية أن تجري تحليلا للتكاليف والمنافع، بالإضافة إلى أنه إذا طبق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة سيكون له الدور الفعال في تقييم أدائها، أما في غياب وجود قواعد وإجراءات صارمة وفعالة للنظام من شأنه أن يؤدي إلى فشله وعدم قدرته على تحقيق أهدافه على النحو المرجو منه.

- **الفرق بين الدراسة السابقة ودراستنا الحالية:**

ركزت الدراسة السابقة على محاولة معرفة أهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية وكذا إمكانية توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية بالإضافة إلى توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم للبنوك.

أما دراستنا الحالية فركزت على تفعيل نظام الرقابة الداخلية بناء على نتائج المستخلصة من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين، بالإضافة إلى التعرف على النظام المحاسبي لهذه الشركات وعلاقته مع نظام الرقابة الداخلية، وكذا محاولة تقييم هذا الأخير في عينة من شركات التأمين بولاية ميلة.

➢ **OULD MOHAND SOUAD :** L'Apport du contrôle de gestion dans le pilotage de la performance d'une compagnie d'assurance, car : compagnie Algérienne de l'assurance SAA, Mémoire présenté en vue de l'obtention de diplôme de magister en sciences commerciales et financières**,** 2014.

A. l'objectif de l'étude :

- L'objectif de ce travail est de comprendre comment le système du contrôle de gestion contribue à favorises le pilotage de la performance d'assurance, et comment compte tenu des transformations en cours dans ce secteur, la fonction doit se positionner et évoluer.

- L'importance du contrôle de gestion, notamment dans un contexte spécifique aux organisations algériennes et plus précisément aux compagnies d'assurances.

- Comment le système de contrôle de gestion contribue t-il à favoriser le pilotage de la performance d'une compagnie d'assurance.

B. Résultats de l'étude :

- Les compagnies d'assurance doivent adaptées leur dispositif de pilotage de la performance aux évolutions de leur environnement et se fonctions sur les axes majeurs d'évolution des fonctions qui y sont associées à travers ces techniques assurées par le contrôle de gestion.

- Assurer le développement de la fonction par l'organisation des stages de formation sur la pratique du contrôle de gestion dans une compagnie d'assurance dans le but de la familiarises le contrôle de gestion avec les nouveaux outils de travail.

14. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مختلف الفرضيات، لابد من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإحاطة به، لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كالآتي:

- **الفصل الأول: المعنون بـ: مدخل إلى محاسبة شركات التأمين**

يعتبر كمدخل لدراستنا والذي وجدنا أنه أساسي لمعالجة الموضوع، حيث تطرقنا من خلاله إلى مفاهيم عامة حول التأمين وكذا محاسبة شركات التأمين، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية التي تعمل بها شركات التأمين والنظام المحاسبي المالي.

- **الفصل الثاني: المعنون بـ: نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين**

في هذا الفصل تم التطرق إلى نظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين، حيث تناولنا أساسيات حول نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى الإجراءات الخاصة بهذا النظام والعوامل التي ساعدت على تطوره، وكذلك طرق تقييمه وعلاقته بالنظام المحاسبي المالي.

- **الفصل الثالث: المعنون بـ: مساهمة محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لعينة من شركات التأمين في ولاية ميلة**

خصص هذا الفصل لدراسة حالة لعينة من شركات التأمين بولاية ميلة، حيث حاولنا إسقاط دراستنا النظرية على هذه الشركات من خلال الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، إضافة إلى تحليل النتائج واختبار الفرضيات بالاستعانة ببرنامج معلومات تمثل في SPSS من أجل تحليل الاستبيان.

الفصل الأول:

مدخل إلى محاسبة شركات التأمين

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر علم المحاسبة علم لا غنى في حوكمة العمليات المالية فلا يكاد يخلو أي هيكل تنظيمي لأي مؤسسة مالية من قسم المحاسبة ،حيت يعطي هذه المؤسسات اهتماما بالغا بالقسم المحاسبي كما يحرص على السير الحسن لأعماله ومن هنا يمكننا اعتبار شركات التأمين كغيرها من الشركات الأخرى التي تسعى لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، فمن الطبيعي إذن أن يكون لها محاسبة خاصة تعالج جميع عملياتها المالية من حيث جمع الأقساط وتوظيف المدخرات وتكوين الأموال الاحتياطية إلا أنها تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف على قطاع التأمين.

ومن هنا سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** مدخل إلى محاسبة شركات التأمين.
- **المبحث الثاني:** محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: مدخل الى محاسبة شركات التأمين

تعتبر المحاسبة من المهام الأساسية المشكلة للهرم التنظيمي في شركات التأمين، وترتبط المحاسبة ارتباطا وثيقا بالنشاط التأميني في هذه الشركات لذا سنحاول التعرف على الكيفية التي تتم بها المحاسبة في شركات التأمين.

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

شركات التأمين مؤسسات مالية لها خصائص ومميزات تجعل منها ركيزة أساسية في النظام المالي وأداة مهمة في تسيير مختلف الأخطار.

1. مفهوم شركات التأمين: هي نوع من انواع المؤسسات المالية التي تقوم باستلام اقساط التأمين من الزبائن مقابل منحهم وثائق التأمين التي تحميهم من الخسارة المالية الناتجة عن حوادث معينة، ثم تعتمد تلك الشركة على استثمار موجوداتها في أعمالها وصناعتها وتمنح مبالغ من المال تحتاجها المؤسسات الأخرى لأداء أعمالها أو تطويرها.[1]

تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين، كونها تحصل على الأموال لتعيد استثمارها مقابل عائد، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة، أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين. وقد عرف المشرع الجزائري شركات التأمين في المادة 203 من القانون 08/95 بأنها شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا.[2]

وتعتبر شركات التأمين ذات ميزة مزدوجة فهي شركات خدمية تقدم خدمات تأمينية مقابل تجميع عدد كبير من الأقساط من الأفراد الذين يحتمل أن يتعرضوا لخطر معين، وفق تقديرات دقيقة لقيم التعويضات المرتقب دفعها للمؤمن لهم أو للمستفيدين، وفي نفس الوقت تمارس نشاطات مالية باستثمار الأموال المحصلة من المؤمن لهم في شكل استثمارات معينة.[3]

ومن هنا يمكننا القول أن شركات التأمين هي الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح من خلال تقديم خدمات التأمين لعملائها من خلال دفع أقساط تأمينية مقابل تغطية المخاطر والحماية من الخسائر المحتملة، وفي نفس الوقت تمارس نشاطات مالية باستثمار الأموال المحصلة من المؤمن لهم في شكل استثمارات معين.

---

[1] يوسف بوعشاوي يوسف، إبراهيم مزيود، **مدى إمتثال النظام المالي المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 09، الجزائر، أفريل 2018، ص180-181.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 15، السنة 43، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، المادة 203، ص06.

[3] سعاد فتاحة، **إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة**، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2015، ص03.

2. أنواع شركات التأمين: تصنف شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية وحسب شكلها القانوني إلى ما يلي:

أ. **التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:** يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها في الجزائر إلى ما يلي:[1]

- **شركات التأمين على الحياة:** يشتمل نشاطها على كافة التأمينات التي تتعلق بوفاة أو حياة مؤمن، أو تجمع بين الاثنين.
- **شركات التأمين العام:** تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي اخطار الحريق والسرقة، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير.
- **صناديق الضمان الاجتماعي:** تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.
- **الشركات الكاملة:** تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة وتكون غير متخصصة في نوع معين.

ب. التنصيف وفق الشكل القانوني للشركة: تصنف شركات التأمين حسب الشكل القانوني إلى:[2]

- **شركات المساهمة:** تكون الملكية في يد حملة الاسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.
- **شركات الصناديق:** تتشبه لحد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهمها بل تحل محلها وثائق التأمين المكتسب فيها.

3. شروط شركات التأمين:

لشركات التأمين شروط متنوعة فمنها ما يخص القسط، ومنها ما يخص مبلغ التأمين ومنها ما يخص الخطر المؤمن ضده ومنها ما يخص التعويض عن الحادث ومنها العمل الذي تشترك فيه جميع شركات التأمين ومنها الخاص، بشركة معينة ومنها الظاهر الذي يعلمه أكثر الناس. ومن أبرز الشروط الخاصة بالتأمين ما يلي:[3]

- **ما يسمى بشرط الحلول ومقتضاه:** أن تحل شركة التأمين محل المؤمن له في مطالبة الغير بما تسبب من أضرار بممتلكات المؤمن له لحسابه الخاص وأن يسقط حق المؤمن له في مطالبة المتسبب وبهذا قد تأخذ شركة التأمين من المتسبب أكثر مما تدفعه تعويضات المؤمن له. وذلك حينما يكون التلف أكبر من مبلغ التأمين. بل إنها تأخذ العوض كاملا من المتسبب وتحرم المؤمن له من أي تعويض كما أنه ليس للمؤمن له حق ما يزيد على مقدار تعويض الضرر الذي لحق به، ومنها:

---

[1] أسامة عامر، **محاضرات في مقياس إدارة شركات التأمين**، جامعة فرحات عباس سطيف 1، قسم العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، 2013، ص12.

[2] عبد الله مسلم، **إدارة المخاطر والتأمين**، المعتز للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015، ص30.

[3] فائق حسين ديواز، **عقود التأمين**، ط 3، المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص82.

- **سقوط حق المطالبة بمبلغ التأمين في الظروف الغير عادية:** كالحروب والزلازل والاضطرابات العامة.

وشروط شركات التأمين كلها شروط إذعان أي انه على المؤمن له قبولها دون مناقشة كما أن هذه الشروط تحمي شركات التأمين حيث تحكم على المؤمن لهم في دفع القسط في الوقت الذي تضع فيه العراقيل دون حصولهم على مبلغ التأمين.

4. أهداف شركات التأمين:

لا تهتم شركات التأمين بشيء يضاهي اهتمامها بالربح، لذا نجد تركيزها الشديد عند التخطيط ووضع نظامها الأساسي ينص على أخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من احراجات أو معارضة للدين والخلق.

ويشاهد ذلك جلب فيما تنطوي عليه شروطها من تعسف واستغلال وخاصة التأمينات التي توفرها بعض الدول على مواطنيها، كما يشاهد ذلك جليا أيضا في استثماراتها التربوية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة محاسبة شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من أهم الشركات الاقتصادية في الدولة وحتى نستطيع التعرف إليها يجب أن نتطرق إلى مفهومها وطبيعتها.

1. مفهوم محاسبة في شركات التأمين

تعرف على أنها فرع من فروع المحاسبة الذي يهتم ويعني بتطبيق المبادئ والأصول والمفاهيم والفروض والنظريات والقواعد والبيانات المحاسبة على النشاط التأميني بما يتوافق مع طبيعة وخصائص هذا النشاط في إطار المتطلبات القانونية للتنظيم المحاسبي لهذا النوع من النشاط.[2]

ومن هنا يمكننا القول بأن المحاسبة في شركات التأمين هي تقنيات ذات قواعد وأنظمة مهمتها الرئيسية هي تحديد نتائج الشركة بالنسبة لنشاطاتها التأمينية أو علاقتها مع الغير وكذلك تبويب الأحداث المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية.

2. طبيعة المحاسبة في شركات التأمين: نذكرها في النقاط التالية:[3]

- تلتزم المحاسبة في شركات التأمين بنفس القواعد والمبادئ المحاسبية في تسجيل العمليات المالية، يتم تبويب هذه العمليات في الدفاتر لغرض إعداد الدفاتر المالية الختامية في آخر كل سنة.

- تتأثر المحاسبة في شركات التأمين بطبيعة العمليات التأمينية وأيضا بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

---

[1] مصعب بالي، **التأمين كأداة لإدارة الأخطار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص38.

[2] المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **الإدارة العامة لتصميم وتطوير المنهاج**، المحاسبة في شركات التأمين، ط 2، المملكة العربية السعودية، ص27.

[3] عبد الإله نعمة جعفر، **التنظيم المحاسبي في البنوك وشركات التأمين**، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 321-322.

– ينعكس أثر النشاط التأميني لشركات التأمين على الحسابات التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب العمليات، كما أن طبيعة النشاط يحدد شكل وعدد الدفاتر المحاسبية المستخدمة وكذلك تعدد أنواع العمليات التأمينية يؤثر على عدد ونوعية الحسابات الختامية التي يتم إعدادها في آخر الفترة المالية، حيث يتم إعداد الحسابات الختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين.

– المستندات والوثائق المؤيدة لعمليات التأمين يحددها القانون.

– الحسابات التي يتضمنها دليل الحسابات في شركات التأمين لابد أن تتفق مع طبيعة العمليات التأمينية على سبيل المثال هناك حسابات المخصصات الفنية... إلخ وغيرها من الحسابات.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف محاسبة شركات التأمين

تتميز محاسبة شركات التأمين بمجموعة من الأهداف والخصائص التي تميزها عن باقي الشركات الأخرى سنذكرها في هذا المطلب.

1. خصائص محاسبة شركات التأمين: تتمثل خصائص المحاسبة في شركات التأمين فيما يلي:[1]

– خضوع وقيام محاسبة العمليات في شركات التأمين وفق أحكام القوانين التي تنظم مهنة التأمين في البلاد: يعتبر خضوع محاسبة التأمين وتأثيرها بالقوانين وبالقرارات التشريعية التي تصدرها الدولة لتحديد واجبات وحقوق كلا من الطرفين العقود من أهم الخصائص التي تميز محاسبة شركات التأمين عن باقي أنواع المحاسبات الأخرى لأن هذه المحاسبة يجب أن تبرر تلك الخصائص المعكوسة في تلك القوانين من خلال الالتزام بنماذج معينة عند إعداد سجلاتها وحساباتها وذلك فيما يتعلق بكل فروع التأمين.

– عمليات محاسبة شركات التأمين تتأثر بعوامل المخاطرة وعدم التأكد: أن الصفة الأساسية لعمليات التأمين أنها تقوم على عامل الخطر للمؤمن ضده، حيث هناك تلازم بين الخطر وقيمة القسط الواجب تحصيلها من المستأمنين وقيمة مبلغ التأمين الذي يجب أن ينص عليه في وثيقة التأمين.

– تعدد وكثرة التسويات الجردية للعمليات التأمينية في نهاية العام: تتطلب المحاسبة في شركات التأمين إجراء العديد من التسويات الجردية للعمليات التأمينية في نهاية الدورات المالية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدة عوامل:

- أن عقود التأمين بشكل خاص تأمينات الحياة هي عقود طويلة الأجل وربما تتميز إلى أكثر من خمس وعشرون عام وفي هذا تداخل بين الدورات المالية للإيرادات والمصروفات والتعويضات.

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية والبنوك التجارية وشركات التأمين**، جامعة الزيتونة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2008، ص 291-292.

- عدم اتفاق بداية ونهاية عقد التأمين مع تاريخ بداية ونهاية الفترة الحالية للشركة هذا الأمر يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات الحالية بعضها البعض، هذا الأمر يستوجب إجراء العديد من التسويات المحاسبية في نهاية الفترة.

– تعدد حسابات النتيجة تبعا لتعدد فروع التأمين في الشركات: تقوم محاسبة التأمين على مبدأ مسك حسابات مستقلة خاصة بكل فرع من فروع التأمين على حدة وطبقا لهذا فشركات التأمين ملزمة بعمل حسابات نتيجة خاصة بكل فرع من فروع التأمين، بحيث تتضمن حسابات الإيرادات والمصروفات لفرع معين من فروع التأمين، فضلا عن حسابات الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ككل.

هذا الأمر ناتج عن خصوصية كل نوع من أنواع التأمين من حيث قواعد وقوانين حساب الأقساط والتعويضات.

2. أهداف محاسبة شركات التأمين: من أهم أهداف شركات التأمين ما يلي:[1]

– قياس نتيجة أعمال النشاط التأميني من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال إعداد تصوير حسابات الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفة.

– بيان المركز المالي للشركة والهيئة المزاولة للتأمين في نهاية كل فترة محاسبية.

– المساهمة في المحافظة على الأموال سواء كانت أموال المساهمين أو أموال عملة الوثائق.

– إظهار نتيجة تنمية الأموال حيث تساعد النظام المحاسبي على تزويد إدارة الشركة بالمعلومات عن عوائد الاستثمارات وتقيمها.

– قياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية خلال فترة معينة من الربح أو الخسارة.

– عرض وتحليل وتوفير المعلومات المحاسبية لتخطيط والرقابة والتقييم واتخاد القرارات.

المطلب الرابع: المبادئ المحاسبية في شركات التأمين

من بين مبادئ المحاسبة العامة نتناول المبادئ المذكورة أدناه، والتي تعتبر موضوع خاص في ميدان التأمين:[2]

1– مبدأ استمرارية طرق المحاسبة: فيما يخص التأمين يتوقع المشروع استعمال مشترك لعدة مناهج، والمنهج الذي يصل إلى أكبر نتيجة يجب أن يحتفظ به، ولا يتعلق الأمر هنا بمخالفة مبدأ الاستمرارية إنما بكيفية التطبيق.

2– مبدأ الحيطة والحذر: يسعى هذا المبدأ إلى تحسب خطر التحويل للسنة الموالية خسارة محتملة بإمكانها أن تضر بأملاك ونتائج المؤسسة، وبالمقابل لا يمكن أن تؤخذ الأرباح بعين الاعتبار بنسبة محاسبية إلى إذا تحققت.

---

[1] ايهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص426.

[2] زهير بشير، **محاسبة شركات التأمين**، دار الخير للطباعة والنشر، ط 1، سوريا، 2000، ص07.

3- مبدأ عدم التعويض: ويخول قانون التأمينات فيما يخص التعويضات ماعدا الالتزامات عند الجرد من التعويض بين الخسائر الناتجة عن إنفاض سعر البورصة، وبين الأرباح المحتملة الناتجة عن ارتفاع هذا السعر.

4- مبدأ استقلال السنوات: في مجال التأمين يكون تطبيق هذا المبدأ تحت علاوة تحمل الأعباء والمنتجات الصالحة لكل مؤسسة.

5- مبدأ متابعة الاستغلال: يشتهر بإمكانية التوزيع على عدة سنوات مقبلة بعض المهام كتكاليف كسب العقود.

المبحث الثاني: محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية

نتيجة للتطورات السريعة التي شهدها قطاع التأمين في السنوات الماضية، فقد تضاعفت وتنوعت احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مما دفع مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى إصدار معايير تختص بالممارسة المحاسبية لشركات التأمين لحماية جميع الأطراف المتعاملة مع قطاع التأمين.

المطلب الأول: نظرة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وذلك من خلال وضع معيار خاص بها، دون إغفال المعايير الأخرى التي تمكن من رفع الأداء والعمل المحاسبي بهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة غلى المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

- **تعريف المعايير المحاسبية الدولية:**

كلمة "المعيار" هي كلمة ذات أصل لاتينية (Norma) يقصد بها القاعدة، أي أن المعيار يعتبر كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة.[1]

يقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.[2]

وقد عرفت لجنة القواعد (المعايير) الدولية القاعدة المحاسبية كونها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلام حكمتهم ولكنها لا تلغى هدر الحكمة أو الاجتهاد أبدا كما أنها وضعت معنى رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التغيير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية.[3]

مما سبق يمكننا القول أن المعايير المحاسبية الدولية هي مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، أي أنها تلك القواعد التي تحكم دقة وسلامة وملاءمة ما تحتويه القوائم المالية من أرقام وبيانات محاسبية.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية التي تعمل بها شركات التأمين

إن شركات التأمين تتأثر بعدة معايير، حيث أنها من جهة تعتبر شركة تجارية وتقوم بعمليات التأمين من جهة أخرى، وبالنظر إلى المعايير المهنية المتعلقة بصورة خاصة بقطاع التأمين نجد:

---

[1] محمد مراد آيت، **ضرورة تكيف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي "خلال فترة 2010-2013"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ص122.

[2] يحيى سعيد، لخضر أوصيف، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر، 13و14 ديسمبر 2011، ص7.

[3] حكمت أحمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1995، ص44.

1. المعيار الدولي IAS1 عرض القوائم المالية:

أ. هدف المعيار: يهدف المعيار إلى توضيح الأسس المستخدمة في عرض القوائم المالية، وذلك من أجل إجراء المقارنة بينها مع الفترات السابقة وكذا القوائم المصدرة من الشركات الأخرى في نفس القطاع.

ب. نطاق المعيار: على كل المؤسسات الهادفة للربح التي تعرض القوائم المالية ذات الغرض العام، باستثناء القوائم المرحلية المختصرة يمكن تطبيق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع وكذلك البنوك، شركات التأمين والمؤسسات المالية.[1]

2. محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين IAS19: يكون تأثير هذا المعيار على وجهين مختلفين فيما يخص قطاع التأمين وذلك كما يلي:

– الشركات العاملة في قطاع التأمين كما هو الشأن بالنسبة للأخرى العاملة في القطاعات الأخرى تكون ملزمة بتقييم التزامات التقاعد اتجاه المستخدمين ويجب عليها تطبيق ما ورد في المعيار.

– الشركات الاستثمارية تكون لها مهمة تقييم الالتزامات الاجتماعية للمؤسسات، وحتى هناك العديد منها تهمل المؤونات الواجب تكوينها في هذا الخصوص، ويكون لهذا المعيار أثر لا يعتد به على النشاط الذي تقوم به هذه الشركات الاستثمارية.[2]

3. المعيار الدولي IAS32 عرض الأدوات المالية: تطرق المعيار إلى عرض الأدوات المالية، ويهدف إلى تعزيز فهم مستخدمي القوائم المالية عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت وعلى كل أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي:
الحصص في الاستثمارات بالمنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة، حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط المنافع الموظفين حسب المعيار 19، عقود الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال، عقود التأمين والأدوات المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي 4.[3]

4. المعيار الدولي IAS39 الاعتراف والقياس للأدوات المالية: يتناول المعيار المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء استكمالا لمتطلبات معيار 32، يهدف إلى وضع أسس للاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية ومتى إلغاء والاعتراف بها، والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.[4]

---

[1] معيار المحاسبة الدولي رقم1 "**عرض القوائم المالية**"، **https:// mail.almerja.com**، 2024/03/13.

[2] سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، ملتقى دولي 7 الصناعة التأمينية، **الواقع العلمي وآفاق التطوير– تجارب دول**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 03 و04 ديسمبر2012، ص7.

[3] خالد جمال الجعارات، **مطبوعة جامعية "مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015"**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، دار النشر، الجزائر، 2015، ص91.

[4] **COMPTABILISATIONFRSDESENGAGEMENTD'ASSURANCE**, FORMATION ERM DEL INSTITUS DES ACTUAIRES, PARIS, 25 SEPTEMBRE 2009, P8.

5. معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 الأدوات المالية للإفصاح: يهدف المعيار إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويحتوي هذا المعيار على متطلبات عرض الأدوات المالية، ويحدد المعلومات الخاصة بها التي يجب الإفصاح عنها وتطبيق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية.[1]

6. المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS4: يهدف هذا المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين حتى يكمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية المرحلة الثانية لمشروعه من عقود التأمين ويتطلب هذا المعيار ما يلي:[2]

- إدخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بعقود التأمين.
- الإفصاح الذي يوضح المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التأمين، وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ وتوقيتها وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي في شركات التأمين

لا يختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى إلا أن طبيعة النظام المحاسبي والنشاط الذي تزاوله هذه الأخيرة يتطلب نوعا من الخصوصية.

1. تعريف النظام المحاسبي: هو نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، البيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للمنظمة، بقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية.[3]

2. خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين: يمكن إيضاح أهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في شركات التأمين فيما يلي:[4]

- ضرورة ملاءمة النظام المصمم لطبيعة وظروف وحجم عمليات شركة التأمين.
- موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقة له.
- توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات والدورة المستندية لعمليات التأمين المختلفة.
- اقتصادية النظام المصمم بحث يكون العائد من التطبيق أكبر من التكلفة.
- توفير البيانات لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية والإشرافية والرقابية وأجهزة تقييم الأداء.

---

[1] شعيب شنوف، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2016، ص291.

[2] جمعة حميدات، إبراهيم نخالة، **خبير معايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT**، الصادر عن المجتمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، ص823.

[3] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية" البنوك التجارية وشركات التأمين"، مرجع سابق**، ص287.

[4] زاهرة سواد، **محاسبة المنشأت العامة والخاصة**، دار الراية للنشر، ط 1، الأردن، 2011، ص143.

- إمكانية تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كلا منهم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

3. وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

يمكن النظر إلى النظام المحاسبي في شركات التأمين على أنه نظام للمعلومات المحاسبية يتضمن المراحل الأساسية (المدخلات، التشغيل، المخرجات)، والتي تشمل العناصر المختلفة التي يتكون منها هيكل النظام المحاسبي من الدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المالية وغير ذلك من العناصر المطلوب تشغيلها.

4. عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين: يحكم عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين أمرين الأول يتمثل في طبيعة هذه الشركات والآخر في الالتزامات التي تفرضها الهيئات والأجهزة الرقابية والإشرافية على نشاط التأمين. وفيما يلي أهم عناصر النظام المحاسبي من السجلات والدفاتر:[1]

- **سجلات التأمين المختلفة:** أهمها مايلي:
  - سجل الإصدارات الجديدة من الوثائق.
  - سجل التجديدات.
  - سجل التعويضات.
  - سجل التعديلات والإلغاءات.
- **سجلات قسم الخزينة:** أهمها:
  - دفتر يومية صندوق الأقساط المحصلة.
  - دفتر يومية العمولات المسددة.
  - دفتر صندوق التعويضات المسددة.
- **سجلات قسم الحسابات العامة:** أهمها:
  - دفتر يومية الصندوق البنك.
  - دفتر اليومية العامة.
  - دفتر الأستاذ العام.
  - سجلات يومية ومساعدة للفروع والتوكيلات.
  - سجلات أستاذ مساعدة للأغراض المختلفة.
- **الحسابات الختامية:** منها:
  - ميزان المراجعة.
  - ح/ الإيرادات والمصروفات.
  - ح/ الأرباح والخسائر.

[1] محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية**، كلية التجارة– قسم المحاسبة، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص31–32.

- الميزانية العمومية.

5. مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي

تضم مدونة الحسابات الخاصة بقطاع التأمينات ما يلي:[1]

المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال (لم تتغير ما عدا حساب 14 و19).

ح/ 14 مؤونات تقنية ويتفرع إلى:

- حساب 140: مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)؛
- حساب141: مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)؛
- حساب142: مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء).

ح/ 19 ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية، ويتفرع إلى:

- حساب 190: كيانات ذات الصلة؛
- حساب 191: كيانات مساهمة؛
- حساب 192 كيانات أخرى.

المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين.

ح/ 30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة " التأمين على الأضرار"؛

ح/ 31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأضرار"؛

ح/ 32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التأمين على الأشحاص"؛

ح/ 33 مؤونات على العمليات المقبولة " التأمين على الأشخاص"؛

ح/ 38 حصة التأمين الاقتراني المسندة؛

ح/ 39 حصة إعادة التأمين المسندة؛

المجموعة الرابعة: حسابات الغير(لم تتغير ماعدا حساب 40 و41).

ح/ 40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك؛

ح/ 41 المؤمنون، وسطاء التأمين والحسابات الملحقة؛

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها فس المخطط العام لم تتغير.

المجموعة السادسة: حسابات الأعباء (لم تتغير ماعدا حساب 60).

ح/ 60 فوائد (مطالبات) على الكوارث والنكبات.

[1] **Ministère de finance**, CNC, Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présention des états financiers des entitès d'assurances et/ ou de réassurances, Alger 2011, p03.

المجموعة السابعة: حسابات المنتجات (لم تتغير ماعدا حساب 70 و71).

ح/ 70 الاشتراكات (أقساط الاشتركات)؛

ح/71 الاشتراكات المؤجلة.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية في شركات التأمين

تعتبر المحاسبة المصدر الرئيسي لشركات التأمين في سبيل التوصل للنتائج المالية، كما أن هذه النتائج تفيد شركات التأمين في مساعدتها على اتخاذ القرارات المناسبة التي تساعد هذه المنشآت في الاستمرار في نشاطها، لذا سنحاول التعرف عن الأدوات المحاسبية التي تعطي النتائج المالية.

1. المستندات والسجلات المحاسبية

أ. **سجلات قسم التأمين:** يقوم كل قسم من أقسام التأمين بإصدار وثائق التأمين الجديدة وتجديد وثائق التأمين القديمة قبل انتهاء مدة التأمين وتعديل شروط الوثائق أو إلغائها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى سداد التعويضات عند تحقق الخطر المؤمن منه، ولإثبات هذه العمليات فإن كل قسم من أقسام التأمين يحتفظ بمجموعة الدفاتر والسجلات المحاسبية التالية:[1]

- **سجل الإصدار:** يقيد في هذا السجل العمليات الجديدة المباشرة التي تعقدها منشأة التأمين.
- **سجل التجديدات:** يعد هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعد، يقيد به الأقساط المستحقة عن تجديد الوثائق وتفاصيلها، وفي كل نهاية فترة دورية (أسبوع أو شهر) يجري إثبات مجاميعها في دفتر اليومية العامة الموجود بقسم الحسابات العامة.
- **سجل التعديلات والالغاءات:** يسجل فيه التعديلات التي تطرأ على وثيقة التأمين أو إذا ألغيت الوثيقة حيث تعتبر وثيقة التأمين قابلة للتعديل أو الإلغاء الكامل في أي وقت، وفي نهاية كل فترة معينة (أسبوع او شهر) يجري قيد إجمالي بمجموع هذا السجل بدفتر اليومية العامة الموجود بقسم الحسابات العامة.
- **سجل التعويضات:** تثبت به التعويضات مستحقة السداد للمؤمن لهم أو المستفيدين، ويعتبر سجل التعويضات دفتر يومية مساعد تقيد به البيانات بالتفصيل أولا بأول.
- **سجل العمولات:** تتعدد أنواع العمولات، فهناك عمولات تدفعها منشأة التأمين للغير مثل عمولة الإنتاج التي تدفعها للمنتجين والوكلاء، وعمولات أخرى تحصل عليها من الغير مثل عمولة الإنتاج التي تحصل عليها من منشآت التأمين الأخرى مقابل التنازل على جزء من عملياتها إلى الشركة التي أعطتها عمولة الإنتاج، ويحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل العمولات المستحقة ويعتبر هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعد.
- **سجل إعادة التأمين الوارد:** يحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل أو مجموعة من السجلات لإثبات عمليات إعادة التأمين الواردة التي يتم قبولها فقط، يعتبر سجل إعادة التأمين الوارد بمثابة دفتر يومية مساعد.

[1] سمية أمين علي وآخرون، **محاسبة المنشآت المتخصصة (صناديق الاستثمار، البنوك التجارية، شركات التأمين، المنشآت ذات الأقسام والفروع)**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ص135.

- **سجل الإقراض:** يحتفظ قسم التأمين بسجل لإثبات القروض التي تمنح للمستأمنين ويدرج به بيانات تفصيلية من واقع الوثيقة بالإضافة إلى قيمة القرض والاستقطاعات المختلفة والصافي المنصرف للمستأمن، ويتم الاثبات في هذا السجل أول بأول وبالتفصيل، شأنه في ذلك شأن باقي الدفاتر اليومية العامة الموجودة بقسم الحسابات العامة.

- **سجل الاتفاقيات:** يشمل العمليات الاتفاقية والاختيارية، وتقيد به جميع الاتفاقيات التي تبرمها الشركة مع بيان أسماء وعناوين الهيئات التي تبرمها معها وتاريخ إبرام كل اتفاقية وتاريخ انتهائها والتغييرات التي تطرأ عليها وأي بيانات أخرى ترى الشركة انها ذات أهمية بالنسبة للاتفاقية.

- **سجل الأموال المخصصة:** هو سجل توضح فيه الأموال الموظفة التي يشتمل عليها المال الواجب تخصيصه والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال، ويجب أن تقيد الأموال الخاصة بعمليات تأمينات الحياة وتكوين الأموال وعمليات التأمين الأخرى كل على حدى.

ب. سجلات قسم الخزينة: نظرا لضخامة حجم العمليات النقدية بالنسبة لأنواع المتحصلات والمدفوعات النقدية فإن قسم الخزينة يحتفظ عادة بمجموعة من السجلات لكل نوع من أنواع المتحصلات والمدفوعات الرئيسية، ويقوم قسم الخزينة بأخطار قسم الحسابات العامة بنسخة من

هذه السجلات وذلك بغرض إجراء قيود اليومية المركزية، وتشمل السجلات التي يحتفظ بها قسم الخزينة مايلي:[1]

- **دفتر صندوق الأقساط المحصلة:** أن يقوم القسم المختص بتحرير وثيقة جديدة أو بتجديد وثيقة تأمين قديمة فإنه يقوم بتحرير إيصال بالقسط يتم إرساله إلى قسم الخزينة ليتولى عملية التحصيل. وعندما يقوم المؤمن له بسداد القسط يتم إخطار القسم المختص بالسداد وتسجل عملية التحصيل في دفتر صندوق الأقساط المحصلة.

- **دفتر صندوق التعويضات المسددة:** يتقدم المؤمن له أو المستفيد بطلب التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده وبعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بالتثبت من أن وثيقة التأمين كانت سارية المفعول وقت تحقق الخطر وأن المؤمن له قام بسداد جميع الأقساط ولتحديد قيمة التعويض المستحق يتم التسجيل بسجل التعويضات السابق الإشارة إليه في القسم المختص، وإخطار قسم الخزينة لصرف التعويض. ويقوم قسم الخزينة بدفع التعويض المستحق وإثبات واقعة السداد بدفتر صندوق التعويضات المسددة.

- **دفتر صندوق الاستثمارات:** تقوم شركة التأمين باستثمار الأموال المتاحة من تحصيل أقساط التأمين في استثمارات مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق الأرباح، وتستثمر شركات التأمين أموالها عادة في القروض المضمونة برهن عقاري أو وثائق التأمين أو بضمانات أخرى، كما تستثمر أموالها في العقارات والأوراق المالية بأنواعها المختلفة، وعادة ما يخصص

[1] أحمد نور، بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت المالية**، الدار الجامعية، لبنان، 1986، ص104-106.

دفتر مستقل لكل نوع من أنواع الاستثمارات تسجل فيه البيانات المختلفة عن الاستثمار وخاصة تكلفة الاستثمار وايرادات الاستثمار ومواعيد استحقاقها.

ت. سجلات قسم الحسابات العامة: يمثل جهاز انتاج البيانات المركزية في المؤسسة، وبه تجرى القيود الإجمالية بمجاميع اليوميات المساعدة، ويمكن عرض أهم هذه السجلات في ما يلي:[1]

- **يومية الصندوق العام:** والذي يحتوي على عمليات التحصيل والدفع النقدي، ويسجل فيه من واقع مجاميع يوميات الصندوق لكل قسم من أقسام التأمين، وفي بعض الأحيان وبالنظر لكبر حجم العمليات النقدية فقد يخصص دفتر مستقل للمقبوضات وآخر المدفوعات، وفي نهاية كل شهر يجري جمع جانبي المقبوضات والمدفوعات، لكي تجري القيود في يومية الصندوق العام، وبنفس الوقت يتم جمع جانبي الصندوق العام لإجراء القيود الإجمالية اللازمة في دفتر اليومية المركزية.
- **اليومية العامة المركزية:** والتي تسجل فيها الإجماليات الشهرية من واقع اليوميات المساعدة المختلفة، فضلا عن قيود اليومية الخاصة بالعمليات مجاميع غير المتكررة وتتضمن اليومية المركزية قيود العمليات التالية: العمليات الخاصة بإصدار وثائق التأمين الجديدة، العمليات الخاصة باستحقاق الأقساط والعمولات، العمليات الخاصة بالتجديدات والتعديلات لوثائق التأمين.
- **دفتر الأستاذ العام:** والذي يتضمن الحسابات الرئيسية التي ترحل إليها القيود الإجمالية لليومية المركزية، فيعتبر سجل الحسابات الإجمالية يتم من واقعه إعداد ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية والذي يستخدم كأساس لإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.
- **دفاتر الأستاذ المساعدة:** والتي تعد سجلات تفصيلية للحسابات الإجمالية في سجل الأستاذ العام وسجلات مقابلة لدفاتر اليوميات المساعدة في الشركة والتي تختلف من شركة لأخرى من حيث عددها وتصميمها وتفاصيل البيانات التي تظهر بها، ومن أمثلة دفاتر الأستاذ المساعدة: دفتر أستاذ مساعد الفروع، دفتر أستاذ مساعد شركات إعادة التأمين، دفتر أستاذ مساعد تعويضات التأمينات العام.

2. القوائم المالية

أ. الميزانية: تعرف على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة (La patrimoine de l'entreprise) التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم، أي أن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة.[2]

[1] فائزة إبراهيم محمود الغبان، ثائر صبري محمود الغبان، **النظم المحاسبية المتخصصة**، ط 3، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص185-187.

[2] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 6، الجزائر،2005، ص11.

ب.قائمة التدفقات النقدية: هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، النقدية الخارجة منها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ومن خلال هذا التعريف البسيط نستطيع استنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية:[1]

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية.
- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

ت.قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج: وهي قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة سنة وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو خسارة، ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.[2]

ث.قائمة تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[3]

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- تغييرات الطريقة وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

---

[1] شحاتة السيد شحاتة وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020، ص34.

[2] محمود عمر الطبري وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول "الدورة المحاسبية"، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، ط 1، الأردن، 2009، ص33.

[3] محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، مرجع سابق**، ص41,

خلاصة الفصل الأول:

لقد احتلت شركات التأمين منذ فترة طويلة أهمية بالغة في الحياة الإقتصادية، وقد ازداد الاهتمام بهذا القطاع خاصة مع التطورات التي تحدث على مستوى الاقتصاد الوطني من جهة، والتحولات الحاصلة في المحيط الدولي من جهة أخرى، فحاولنا في هذا الفصل عرض مختلف المفاهيم والتقنيات التي يعتمد عليها قطاع التأمين والتي يتميز بها عن باقي القطاعات الأخرى، كما تطرقنا إلى الإطار النظري لمحاسبة شركات التأمين حيث أنها تعتمد في محاسبتها على نفس المبادئ والأسس مع باقي القطاعات في تسجيل العمليات المالية والمحاسبية، مع بعض الاختلافات التي تجعل محاسبتها تتميز عن باقي القطاعات الأخرى، هذه الخصوصية التي يتمتع بها قطاع التأمين أدت إلى اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمحاسبة شركات التأمين من خلال إعداد معايير تتعلق بهذه المحاسبة وخاصة محاسبة عقود التأمين وفقا لـ IFRS4 الذي كان هدفه تحسين محاسبة عقود التأمين كمرحلة أولى في إطار تحضير وإعتماد معيار جديد يوحد محاسبة عقود التأمين.

الفصل الثاني:

نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين

تمهيد:

إن التطور السريع في استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات أدى إلى زيادة وسهولة إمكانية التلاعب في المعلومات المحاسبية دون ترك أي أثر خاصة في ظل عدم وجود مستندات ورقية، علاوة على صعوبة اكتشافها وأنه يصعب على أي فرد أو مؤسسة مهما استخدمت من برمجيات الدفاع عن خصوصيتها بشكل كامل ومطلق، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في هذه المؤسسات من خلال تطور مختلف أساليبه وإجراءاته لمواجهة مختلف التحديات في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

ومن هنا سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** مدخل إلى نظام الرقابة الداخلية.
- **المبحث الثاني:** إجراءات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: مدخل إلى نظام الرقابة الداخلية

في ظل التطور الاقتصادي وما صاحبه في كل الميادين الاقتصادية، ومن أجل ضمان الاستمرارية والنمو للمؤسسات كان لازما على هذه الأخيرة أن تصمم نظام فعال للرقابة الداخلية، ومن أجل إعطاء نظرة أوضح حول نظام الرقابة الداخلية سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم الأساسية الخاصة بالموضوع.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة نظام الرقابة الداخلية

بعد نشأة نظام الرقابة الداخلية شهد هذا الأخير تطورا ملحوظا في مفهومه وأصبحت هيئات دولية قائمة بذاتها على غرار هيئة COSO تعنى بإصدار مفاهيم وقواعد تساعد على تأسيس نظام رقابي فعال في مختلف المؤسسات، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

1. نشأة نظام الرقابة الداخلية

من العوامل التي ساهمت في نشوء ما يسمى بنظام الرقابة الداخلية ما يلي:[1]

- كبر حجم المؤسسات وزيادة أعمالها مما أدى إلى انفصال الملكية عن أشخاص مدربين ومختصين، وكذلك حاجة الملاك إلى البيانات المالية الموثوق بها للتأكد من حسن استغلال وإدارة تلك الأموال.
- التعقيد الهيكلي والإداري للمنشآت، مما أدى إلى وجود عدد من الإدارات داخل المنشأة وفي كل إدارة عدد من الأقسام والفروع مما زاد حاجة الإدارة العليا إلى بيانات دقيقة وموثوق بها عن أداء الإدارات والأقسام والفروع.
- أدى ازدياد حاجة الحكومة إلى بيانات مالية دقيقة وموثوق بها حول نشاط المنشآت لمعرفة مساهمة المنشآت في الاقتصاد القومي إلى نشوء نظام الرقابة.
- مسؤولية الإدارة عن حماية أصول المنشأة ومنع الغش والأخطاء وتقليل فرص ارتكابها مما استدعى منها انشاء نظام فعال للرقابة الداخلية يمكنها من خلاله الوفاء بالمسؤوليات الملقاة عليها.

2. تعريف نظام الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية نتيجة التطور الذي عرفته واختلاف المعرفين له، إلا أننا سنذكر مجموعة من التعاريف التي يمكن اعتمادها والأخذ بها:

- **تعريف منظمة الخبراء المحاسبيين المعتمدين الفرنسية:** نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر" الناحية النظرية"**، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2006، ص206.

ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، يبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق إجراء نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة.[1]

- **لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:** الذي ينص على أنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية موجوداتها وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة.[2]
- **تعريف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة:** طبقا لنص المعيار الدولي رقم 400 الخاص بالرقابة الداخلية: "يحتوي نظام الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية، مجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف الإدارة، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال.[3]
- **تعريف اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين:** تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها، الموضوعة من طرف إدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة، ضمان الاحترام سياسات التسيير، حماسة الاصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجلة بقدر الإمكان.[4]

▪ من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام يتم إعداده من قبل الإدارة تتم ممارسته في كل مستويات الوحدة الاقتصادية لكي يتم من خلاله تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة والمتمثلة في حماية أصولها والتأكد من صحة بياناتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية التي تسعى الإدارة لتحقيقها عبر تطبيق النظام وتطويره بما يتناسب مع التغيرات والظروف في لبيئة الأعمال.

المطلب الثاني: مكونات وأهداف نظام الرقابة الداخلية

يشمل نظام الرقابة الداخلية عدة مكونات تصممها وتنفذها الإدارة لتوفير وتأكيد مناسب على تحقيق أهداف الرقابة الخاصة بالإدارة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

---

[1] LIONEL.C & GERARD.V, Audit et contrôle interne : **Aspects Financier, Opération et stratégique**, 04ème édition, Dalloze, Paris, 1992, P35.

[2] BIRIEN.R & SENECAL.J **: Contrôle interne et vérification édition preportaine INC**, Canada 1984 , page 36

[3] **Ibid**, BIRIEN.R & SENECAL.J, p37

[4] محمد براق، **نظام الرقابة الداخلية: دراسة على المستشفيات**، مطبوعة موجهة لطلبة الماجستير للعلوم الاقتصادية والتسيير، فرع: إستراتيجية السوق في ظل إقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، الجزائر، 2003–2004، ص05.

1. مكونات نظام الرقابة الداخلية

لقد حددت لجنة (COSO) ضمن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية خمسة عناصر مترابطة للرقابة الداخلية وهي:[1]

أ. بيئة الرقابة: وتعني الموقف العمومي للمدراء والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعقلة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته، ولبيئة الرقابة تأثير على فعالية بعض إجراءات الرقابة وتتضمن العوامل التي تعكس بيئة الرقابة مثل: وظيفة مجلس الإدارة واللجان التابعة له، فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، الهيكل التنظيمي، ونظلم الرقابة الإدارية.

ب.تقييم المخاطر: هي عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل، ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

ت.أنشطة الرقابة: هي تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن هذه الإجراءات تقديم التقارير، فحص الدقة الحسابية للسجلات، والسيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب.

ث.المعلومات والاتصال: حتى تستطيع المؤسسة أن تعمل وتراقب عملياتها، عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية. وجود نظام فعال للمعلومات والاتصال يمكن الأشخاص العاملين في المنظمة من التقاط وتبادل المعلومات اللازمة لإجراء وإدارة ومراقبة عملياتها. حيث تؤثر جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال نظام المعلومات المحاسبي في قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالرقابة على أنشطة المؤسسة وإعداد قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها.

ج.مراقبة النظام: تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية.

2. أهداف نظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال على عمليات النشاط التقني في شركة التأمين، يضمن لإدارة الشركة وللهيئات الرقابية المخول لها العمل الرقابي تحقيق العديد من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

---

[1] أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، دكتوراه في المحاسبة، جامعة اربد الأهلية، ط 1، الأردن، 2009، ص56-58.

[2] سامية فقير، **المجلة الدولية للأداء الاقتصادي "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين"**، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، العدد05، الجزائر، جوان 2020، ص58.

- حماية موارد شركة التأمين من الإسراف والاختلاس وعدم الكفاءة في التسيير.
- ضمان دقة البيانات المحاسبية بشكل يسمح بالاعتماد عليها في تقييم الملاءة المالية لشركة التأمين.
- ضمان الاستجابة للسياسة المسطرة من قبل الإدارة العليا لشركة التأمين.
- تقييم أداء كل قسم من أقسام شركة التأمين على الأضرار خصوصا تلك الأقسام المسؤولة على سير عمليات النشاط التقني.
- ضمان تقييم وتتبع جيد للمسار التقني ودورة حياة المنتج التأميني المعروض ضمن تشكيلة منتجات شركة التأمين.

كما يستهدف نظام الرقابة الداخلية قياس كفاءة العمليات ومدى الاستجابة للسياسات في كل أجزاء التنظيم زيادة على ذلك فهو يهدف إلى حماية الأصول وإمكانية الاعتماد على التقارير المالية والمحاسبية.

المطلب الثالث: أنواع وخصائص نظام الرقابة الداخلية

ينقسم نظام الرقابة الداخلية إلى أنواع ويتميز بمجموعة من الخصائص التي تسمح له بأداء الدور الموجه له في تحسين وتفعيل السياسات التسييرية وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

1. أنواع نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من شقين مكملين لبعضهما وهما:[1]

أ. الرقابة الإدارية: وهي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل على كل ما هو إداري سواء كانت برامج تدريب للعاملين طرق التحليل الإحصائي، دراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة... إلخ.

ب. الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

ت. الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية وجمع الوسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول الخاصة بالمشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

[1] محمد التهامي طواهر، **المراجعة وتدقيق الحسابات "الإطار النظري والممارسة التطبيقية"**، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2006، ص89.

2. خصائص نظام الرقابة الداخلية

يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته، كفاءته، فعاليته ودرجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة، وتتمثل هذه الخصائص في:[1]

- **الملاءمة:** على المؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عماها وحجمها، فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد، والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم.
- **مقارنة العائد بالتكاليف:** إن أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصلا على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكاليفها أقل من عائداتها، حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب وكلما كان الفرق بينهما كبير كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي.
- **المرونة:** المقصود بها مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها.
- **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد متطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الاسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد.
- **الموضوعية:** تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد، ومسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وألا يكوم خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدا، لأن الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة دقيقة وكاملة عن الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية.

المطلب الرابع: مقومات ومبادئ نظام الرقابة الداخلية

تعتبر مقومات ومبادئ نظام الرقابة الداخلية أساس نجاعة وفعالية هذا النظام باعتبارها ركائز أساسية والتي من خلالها يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

1. مقومات نظام الرقابة الداخلية

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات أو الركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أ. المقومات المحاسبية: يتضمن الجانب المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق والوسائل التي يمكن تناولها على النحو التالي:[2]

---

[1] عمر سعيد وآخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، مكتبة دار الثقافة، ط 1، الأردن، 2003، ص136-138.

[2] فتحي رزق السوفري وآخرون، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص30.

➢ **نظام محاسبي سليم:** لوجود نظام محاسبي سليم يجب أن تكون هناك علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي لدى المؤسسة ونظام الرقابة الداخلية حيث يوفر النظام المحاسبي السليم الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع، باعتبار أن اهتمام المؤسسة يتركز على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم وغير الملائم.

➢ **الجرد الفعلي للأصول:** تتميز كل عناصر أصول المؤسسة بإمكانية جردها الفعلي ومقارنتها بالجرد المحاسبي، وعملية الجرد والمقارنة تسمح بتوفير الحماية الكافية لهذه الأصول وضمان مطابقتها لما هو مسجل محاسبيا، كما أن عملية الجرد الدورية تمكن من اكتشاف الفوارق بين ما هو مسجل وما هو موجود خلال الدورة المالية ليتم معالجة ذلك في الوقت المناسب.

➢ **الدورة المستندية:** إن وجود دورة مستندية على درجة من الكفاءة يعتبر من الأساسيات للوصول إلى نظام جيد للرقابة الداخلية باعتبارها المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات.

➢ **الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة:** يجب أن ننوه إلى أن الدفاتر والسجلات السابقة توجد في نظم المحاسبة اليدوية ولكن معظم شركات التأمين الآن تستخدم الحسابات الالكترونية في تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات، والنظام المحاسبي الذي يتم بواسطة الكمبيوتر يتم تشغيله بنفس الطريقة التي يعمل بها أي نظام محاسبي يدوي أو آلي.

➢ **الموازنات التخطيطية:** يتمثل الدور الرقابي للموازنات في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية وبيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها، وتتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات تحديدا دقيقا للتنظيم وأهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة، لكن ما يجب الإشارة له هو أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة ولكن جزءا منه فقط.

ب.المقومات الإدارية: وتتمثل في ما يلي:[1]

➢ **هيكل تنظيمي كفء:** يتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هيكل تنظيمي كفء في تحديد الإدارات والأقسام واختصاصات كل منها، بالإضافة إلى مسؤوليات الأشخاص والعلاقة بينهما، ويتوقف نوع الهيكل التنظيمي على حجم شركة التأمين وعدد المستويات التنظيمية فيها والانتشار الجغرافي لها وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفء ينبغي أن يتصف بما يلي:

- أن يتم تفويض السلطات من الأعلى غلى الأسفل وأن تكون السلطة واضحة ومفهومة.
- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام وبصفة خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة.
- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب تغيرات مستقبلية.
- الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينها.

[1] سمير كامل، فتحي رزق، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 2، مصر، ص32-35.

➢ **مجموعة من العاملين على درجة من الكفاءة:** يعد وجود مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة والقدرات خصوصا فيما يتعلق بالمتطلبات التقنية والمالية، إضافة إلى معرفتهم بكل القواعد القانونية والتشريعية المنظمة للصناعة التأمينية والمعمول بها في المنطقة، عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين لأن النظام الرقابي يستوجب التكوين والتدريب المستمر للعاملين في القطاع.

➢ **معايير أداء سليمة:** إن وجود هيكل تنظيمي كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس الأداء لهؤلاء العاملين وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي، وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

➢ **قسم التدقيق الداخلي:** من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعال في شركات التأمين وجود قسم ضمن هيكلها الوظيفي يطلق عليه قسم التدقيق الداخلي، مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة العليا للشركة وأيضا التأكد من دقة البيانات المالية والمحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتحقق من عدم وجود تلاعب أو مخالفات.

الشكل رقم (1): مقومات نظام الرقابة الداخلية

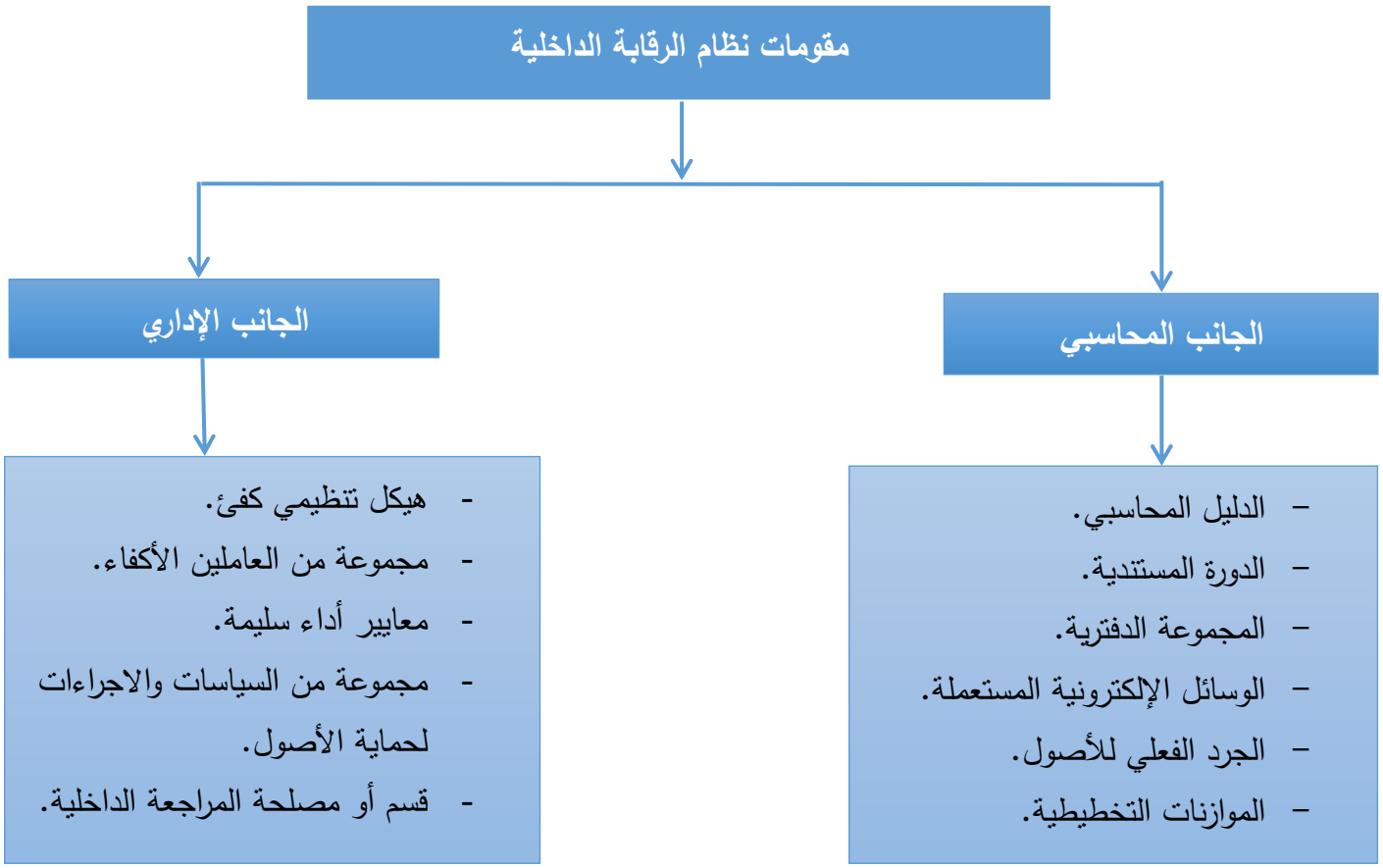

المصدر: فتحي رزق السوفري، أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص36.

2. مبادئ نظام الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية عملية مستمرة ويعد مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن إنشاء الثقافة المناسبة لتنفيذ الرقابة الداخلية، كما حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المبادئ يمكن عرضها فيما يلي:[1]

– **دعم أهداف المؤسسة:** يتم تطبيق الرقابة الداخلية لمساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال إدارة مخاطرها مع الامتثال للقواعد واللوائح والسياسات التنظيمية، لذلك يجب على المنظمة أن تجعل الرقابة الداخلية جزءا من إدارة المخاطر وأن تدمج كليهما في نظام الحوكمة العام.

– **تحديد الأدوار والمسؤوليات:** يجب أن تحدد المؤسسة الأدوار والمسؤوليات المختلفة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، بما في ذلك مجلس الإدارة على جميع المستويات، الموظفين، مقدمي الضمان الداخليين والخارجيين، وكذلك تنسيق التعاون بين المشاركين.

– **تعزيز وترسيخ ثقافة التحفيز:** يجب على مجلس الإدارة والإدارة تعزيز الثقافة التنظيمية التي تحفز أعضاء المؤسسة للعمل بما يتماشى مع استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر بشأن الرقابة الداخلية التي وضعها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة.

– **ربط نظام الرقابة الداخلية بالأداء الفردي:** يجب على مجلس الإدارة والإدارة ربط تحقيق أهداف الرقابة الداخلية للمؤسسة بأهداف الأداء الفردي، ويجب أن يكون كل شخص داخل المؤسسة مسؤولا عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية المحددة.

– **ضمان الكفاءة الكافية:** يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة والمشاركين الآخرين في نظام حوكمة المؤسسة مؤهلين بشكل كاف للوفاء بمسؤوليات الرقابة الداخلية المرتبطة بأدوارهم.

– **الاستجابة للمخاطر:** يتعين دائماً تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام وإجراءات الرقابة الداخلية والاستجابة لمخاطر محددة ومسببات تلك المخاطر والعواقب الناجمة عنها.

– **التواصل بشكل منتظم:** يتعين أن تضمن الإدارة وجود عملية تواصل فعالة ومنتظمة بين كل المستويات بالمؤسسة، فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية وذلك حتى تتحقق من الفهم الكامل والتطبيق السليم لمبادئ الرقابة الداخلية من جميع أفراد المؤسسة.

– **المراقبة والتقييم:** يتعين أن تتم مراقبة وتقييم كل من الضوابط الفردية ونظام الرقابة الداخلية وكذلك النتائج. إن اكتشاف مستويات الخطر غير المقبولة، وفشل عملية الرقابة أو الأحداث التي تقع خارج نطاق الخطر المقبول، يمكن أن يكون مؤشراً على عدم فعالية الأساليب المتبعة في الرقابة الفردية، أو نظام الرقابة الداخلية ما يستدعي تحسينها وتطويرها.

[1] علا رسلان محمود المغير، **أساليب حديثة للرقابة الداخلية في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، الأردن، 2022، ص414- 415.

- **توفر الشفافية والمساءلة:** يتعين أن تقوم الهيئة التنظيمية مع إدارة المؤسسة بتقديم تقارير دورية إلى أصحاب المصالح عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، فضلاً عن هيكل نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة والأداء الفعلي لهذا النظام.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص415.

المبحث الثاني: إجراءات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

أدى التطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية إلى زيادة اعتماد مراجع الحسابات الخارجي عليها، إذ أن نتائج تقييم المراجع لنظام الرقابة تؤثر على طبيعة اجراءات المراجعة المطلوبة، والمدى المطلوب لمثل هذه الاجراءات أي أن نتيجة فحص وتقييم الرقابة الداخلية تحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات.

المطلب الأول: الإجراءات التنظيمية والإدارية لنظام الرقابة الداخلية

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يتضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها، توزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى إلتزامه بالمسؤوليات من طرف الموظف وإجراء حركة التنقل من الموظفين وضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة المسؤول، لذلك سنتطرق إلى هذه الإجراءات من خلال النقاط التالية:[1]

1. تحديد الاختصاصات: إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية يكون عبر تظافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه لذلك بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها، فعند الوقوف على الهيكل التنظيمي لها يجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة بما لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات.

2. تقسيم العمل: إن التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة بمنعه لتضاربها أو تداخلها، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الاخطاء، السرقة والتلاعب، كون أن هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات التالية:

- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله.
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله.
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه.
- تقسيم العمل المحاسبي.

3. توزيع المسؤوليات: يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال والخطأ، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الخطأ وعدم استطاعته التملص من جهة ويضفي الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع أن يلقيه على غيره.

[1] محمد التهامي طواهر، **المراجعة وتدقيق الحسابات "الإطار النظري والممارسة التطبيقية"**، مرجع سابق، ص105-107.

المطلب الثاني: عوامل تطوير نظام الرقابة الداخلية

توجد العديد من العوامل التي ساعدت في تطوير نظام الرقابة الداخلية نذكرها فيما يلي:[1]

- **كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها:** إن التطور والنمو الهائل في حجم الوحدات الاقتصادية وتعقد هيكلها التنظيمي وتنوع عملياتها حتم عليها الاعتماد على وسائل هي من صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوفات التحليلية والتقارير والموازنات.
- **تفويض السلطات:** في بداية الأمر كان صاحب المشروع هو الذي يدير ويراقب جميع أعماله، ومع كبر حجم الشركات، أصبحت إدارة المشروع مركزة في مجلس الإدارة منتخب يحدد صلاحياته القانونية، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من توجيه أعماله بشكل صحيح اضطر إلى تفويض صلاحياته لإدارات مختلفة في المشروع من أجل إخلال مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية على أعمال الإدارات عن طريق وسائل واجراءات الرقابة الداخلية، كي يطمئن على حسن سير العمل بالشركة
- **حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة:** كما سبق القول إن اتساع حجم الوحدة الاقتصادية وزيادة عدد عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي بين أعلى وأدنى مستوى إداري ومن هنا كان لابد من الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائيات مختلفة تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية إلى أرقام يمكن الاستناد عليها، فكان لابد من نظم إدارية سليمة تضمن للإدارة صحة البيانات التي تقدم لها كي تضع البيانات الصحيحة
- **حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة:** تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة لاستخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة، وكثيرا ما تطلب الوزارات من الشركات بيانات بهدف الرقابة على أنشطتها، وأن تكون البيانات صحيحة ودقيقة.
- **مسؤولية الإدارة عن حماية أموال الشركة:** من المعروف أنه أصبح مسؤولية المحافظة على أصول وأموال المنشأة ومسؤولية منع الغش والأخطاء يقع على عاتق الإدارة لكي تخلي الإدارة نفسها من المسؤولية عليها أن توفر نظاما سليما للمراقبة الداخلية.
- **تطوير إجراءات المراجعة:** أصبح من الصعب القيام بالمراجعة التفصيلية للمشروعات بسبب كبر حجمها وتعدد عملياتها وأصبح القيام بالمراجعة الاختيارية التي تعتمد على أسلوب العينة هو الأسلوب السائد ويعتمد على تقدير حجم الاختيارات وعلى قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.

[1] سعيد محمد أبو كميل، **تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا**، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص40-41.

المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن اختيار الوسيلة أو الطريقة المناسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية تقع على عاتق المراجع دون غيره فمن حقه اخيار ما يشاء من أساليب في هذا المجال، وفي كثير من الحالات يقوم المراجع باتباع الإجراءات أو الطرق التالية لتقييم نضام الرقابة الداخلية:[1]

1. كتابة وإعداد مذكرة إيضاحية تشتمل على توضيح كامل لجميع عناصر نظام الرقابة الداخلية في المشروع والأهداف العامة والفرعية المطلوب تحقيقها من وراء تطبيق هذا النظام.

2. يقوم بإعداد استبيان أو وصف أو بيان إجرائي يتضمن حصر لكافة الإجراءات واللوائح المكتوبة في شكل دليل معين والتي تكون مجتمعة نظام الرقابة الداخلية في المشروع.

3. إعداد ما يسمى بالخريطة الإجرائية وهي خريطة تتضمن عدة أقسام أو خانات معينة يدون في كل منها نوع معين من الإجراءات الخاصة بأحد عناصر الرقابة الداخلية، وتظهر بشكل يسهل متابعتها في خطوات معينة مثل اجراءات الشراء أو البيع وإجراءات التخزين على غير ذلك من إجراءات التي يشتملها نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

4. يقوم المراجع بإعداد قائمة بخطوات المراجعة الفنية والتي يتم التركيز عليها لتحقيق الأهداف المرجوة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- فحص المستندات الأصلية للتأكد من صحتها من الناحية الفنية.
- تحديد الدورة المستندية اللازمة لكل مستند اعتبارا من إعداده حتى حفظه وتحديد المسؤولية عن ذلك.
- إعداد ميزان المراجعة على فترات دورية خلال العام.

5. استخدام قائمة الاستقصاء التي تعتبر من أهم الطرق التي يتم استخدامها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذه القائمة عبارة عن قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة، يقوم المراجع بوضع هذه الأسئلة بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد درجة الاعتماد عليه في وضع تصميم أسئلة هذه القائمة مراعاة النواحي التالية:

- يجب أن تكون الأسئلة شاملة لجميع عناصر النشاط والعمليات التي تمارسها الجهة المطلوب مراجعتها وتدقيقها.
- أن تكون الأسئلة مصاغة بلغة سهلة وبسيطة ومفهومة لكل من تقدم إليها للإجابة عليها من العاملين في هذه الجهة.
- أن تكون الأسئلة مختصرة بحيث لا تبعث على الملل لكل من يجيب عليها.
- أن توضع الأسئلة في شكل مجموعات متجانسة فمنها ما يتعلق بالمشتريات ومنها من يتعلق بالمبيعات أو الرواتب والأجور.

[1] محمد السيد سرايا، **المراجعة والتدقيق الشامل**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2007، ص246.

- يجب على المراجع أن يذكر في بداية القائمة وقبل عرض الأسئلة أن كتابة اسم المستجيب (اختياري) منعا للإحراج، وفي حالة عدم معرفة الإجابة على السؤال ما يترك دون إجابة وذلك تيسيرا على المراجع عملية تحليل نتائج الإستقصاء بعد تجميع الإجابات المختلفة.

المطلب الرابع: علاقة النظام المحاسبي بالرقابة الداخلية

يعتبر النظام المحاسبي السليم من بين أهم مقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من أحكام رقابية دائمة على العمل المحاسبي تتمثل فيما يلي:[1]

1. التسجيل الفوري للعمليات: يعتبر من بين وضائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي الذي يكون بدون شطب وتسجيل فوق تسجيل آخر.[2]

2. التأكد من صحة المستندات: تشمل على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة لذلك ينبغي مراعاة المبادئ الأساسية لهذه المستندات ومنها:

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته.
- عدد الصور اللازمة حتى يمكن توفير البيانات الازمة لمركز النشاط.
- ضمان توفير ارشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها.
- يجب أن يتم إعداده بدون شطب، واضح ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط أو التأويل.

3. عدم إشراك موظف في مراقبة عمله: وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقتضي بذلك، نظرا لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء معالجة أو التلاعبات الممكن وقوعها، والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعند حدوث خطأ المحاسب عن جهل للطرف أو القواعد المحاسبة فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطئه، وكذلك أحداث التلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادر عنه فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسيئ إلى المعلومات المحاسبة.

[1] اعمر بن موسى، محمد عجلية، **مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة غرداية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2020، ص33-34.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاما مستقلا بحد ذاته، فهو مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر داخلها، لا يشمل نظام الرقابة على الأمور والاجراءات المتعلقة بوظائف النظام المحاسبي والتقارير المالية فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية، بداية من المخطط وبرامج المؤسسة مرورا بالهيكل التنظيمي انتهاء بالوسائل والأدوات اللازمة.

الفصل الثالث:

مساهمة محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبية الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لعينة من شركات التأمين

تمهيد الفصل الثالث:

بعد تناولنا في الفصول السابقة للجانب النظري من البحث الذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة على أرض الواقع وميدانيا لعينة من شركات التأمين بولاية ميلة، حيث قمنا باختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع وذلك باستخدام الاستبيان الذي يعتبر الخيار الملائم للدراسة في مدى تطابق الجانب النظري مع الدراسة الميدانية للتمكن من الحكم على دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

ومن هنا سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** الطريقة وأدوات الدراسة
- **المبحث الثاني:** تحليل النتائج وإختبار الفرضيات

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث تحليلا لأدوات الدراسة الاستطلاعية من خلال وصف فقرات الإستبيان والصدق البنائي له والأساليب الإحصائية لوصف أفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في تحليل الدراسة

تقديم صورة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد هذه الدراسة، إنطلاقا من تحديد المجتمع والعينة المدروسة بالإضافة إلى شرح وتوضيح المتغيرات الرئيسية ونموذج الدراسة حسب ما يلي:

أ. مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في قطاع التأمينات بولاية ميلة.

2. عينة الدراسة: تم توزيع الاستبانات على مجموعة من شركات التأمين في ولاية ميلة حيث تم اختيار 03 منهم وذلك لغرض جمع البيانات التي تتعلق بدور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

الجدول رقم (1): النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات

اسم الشركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات غير المسترجعة
CNAS	12	12	0
SAA	10	10	0
CAAT	8	8	0
المجموع	30	30	0

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ب. متغيرات الدراسة: وتشمل الدراسة متغيرين الأول تابع والثاني مستقل، يتم توضيحهما من خلال الآتي:

- **المتغير المستقل:** وهو خاص بعبارات محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية ويتكون من بعدين هما:

البعد الأول: معايير المحاسبة الدولية.

البعد الثاني: النظام المحاسبي المالي.

- **المتغير التابع:** وهو خاص بعبارات نظام الرقابة الداخلية.

-**المتغيرات الشخصية:** وهي تلك المتغيرات الخاصة بالبيانات الشخصية للمبحوثين وقد تم تحديدها كالآتي: العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية والوظيفة.

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في تحليل الدراسة

من اجل تحقيق مسار الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة استطلاعية والذي يعتمد على المنهج التحليلي.

أ. أدوات جمع البيانات:

1. البيانات الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية تم استخدام أداة الاستبيان بصورة أساسية كأداة من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

2. البيانات الثانوية: اعتمدنا على الكتب، الرسائل الجامعية، الدوريات، المجلات العلمية، الانترنت المقالات الورقة والالكترونية المتعلقة بموضوع البحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر محاولة منا تغطية جوانب الموضوع.

ب.مقياس أداة الدراسة:

لقياس متغيرات الدراسة استخدمنا **مقياس ليكارت الخماسي**، وهو مقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة والاعتراض على صيغة ما، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): قيم مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الفترة	(1.8 – 1)	(2.6 -1.81)	(3.4 – 2.6)	(4.2 – 3.4)	(5 – 4.2)
مستوى القبول	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: محمد خير، سليم أبو زيد، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج spss، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص27.

ت.الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة:

يقصد بثبات الإستبيان، أن يعطي هذا الإستبيان نفس النتيجة عند إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويعني الاستقرار في النتائج الاستبيان وعدم تغييره بشكل كبير عند إعادة توزيعه مرة أخرى على أفراد عينة الدراسة خلال فترة زمنية معينة.

- **ثبات أداة الدراسة:**

لقياس ثبات الدراسة استخدمنا معامل **ألفا_كرونباخ** وهو من أشهر مقاييس ثبات الإستبيان وهو يعتمد على حساب الارتباط الداخلي بين إجابات الأسئلة لقياس ثبات الإستبيان لكل متغير من متغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): معامل" ألفا كرونباخ" لقياس ثبات الإستبيان

المحور		عدد العبارات	معامل آلفا	معامل الصدق
محاسبة شركات التأمين	معايير المحاسبة الدولية	8	0,82	0,90
	النظام المحاسبي المالي	9	0,62	0,78
مجموع المحور الأول		17	0,72	0,85
نظام الرقابة الداخلية		7	**0**,69	0,83
مجموع المحور الثاني		7	0,69	0,83
المجموع الاستبيان		24	0,705	0,84

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

معامل الصدق= الجدر التربيعي لمعامل آلفا كرونباخ

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن قيمة معامل آلفا كرونباخ الإجمالية بلغت قيمة مرتفعة وهي (0,70) وكذا القيمة المتعلقة بمحوري الدراسة مقبولين فنجد أن معامل آلفا الخاص بمحور دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية بلغ (0,72)، أما فيما يخص محور الرقابة الداخلية فجاء آلفا كرونباخ مساويا(0,69).

وتعد معاملات آلفا كرونباخ مقبولة إحصائيا عندما تكون قيم المعاملات مساوية أو أكبر من (0,60) وبذلك تم التأكد من ثبات أداة الدراسة لتحليل النتائج والإجابة على التساؤلات وإختبار الفرضيات.

- **صدق أداة الدراسة:**

ويقصد بصدق أداة الدراسة شمولية الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل ووضوح فقراتها ومفرداتها، بحيث يكون مفهوم لكل من يستخدمه، ويمكن التأكد من صدق الاستبيان من خلال طريقتين:

✓ **الصدق الظاهري لأداة الدراسة:**

ويقصد به صدق المحكمين أي أن يختار الباحث عددا من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة لضمان صدق الاستبيان وإجراء ما يلزم من التعديلات على ضوء المقترحات والملاحظات المقدمة وكذلك خروج الاستبيان في صورته النهائية أنظر الملحق رقم (1).

✓ **الصدق التطبيقي لأداة الدراسة:** وذلك من خلال:

1. التأكد من الصدق البنائي وذلك باستخدام الجذر التربيعي لمعامل آلفا كرونباخ: والذي بلغت قيمته الإجمالية (0,705) وهذا ما يؤكد صدق الاستبيان.

2. التأكد من نتائج التوزيع الطبيعي:

لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات نعتمد على اختبار **Shapiro- Wilk** ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، حيث نختبر الفرضية البديلة القائلة بأن:" العينة المسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي"، في مقابل الفرضية الصفرية القائلة بأن:" العينة المسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي" فإذا كانت القيمة الإحتمالية Sig أقل من أو تساوي مستوى الدلالة α الذي يحدده الباحث فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والعكس صحيح.

الجدول التالي يوضح نتائج شابيرو:

الجدول رقم (4): إختبار التوزيع الطبيعي (اختبار شابيرو)

الرقم	البعد	مستوى الدلالة (Sig)
1	المعايير المحاسبية الدولية	0,25
2	النظام المحاسبي المالي	0,39

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

تبين نتائج الجدول أن القيمة الإحتمالية (sig) كانت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (α=0,05) للبعدين وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان وإختبار الفرضيات

سنحاول في هذا المبحث التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من خلال تحليلها ثم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات إضافة إلى تحليل وتفسير محاور الاستبانة لمتغيري الدراسة واختبار فرضيتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات وعرض خصائص العينة

أ. التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

1. حسب العمر: الجدول الموالي يوضح أفراد العينة حسب متغير العمر:

الجدول رقم (5): التكرار والنسب المئوية لمتغير العمر

النوع	التكرار	النسب المئوية
أقل من 29	2	%6.7
من 30 إلى 39	4	%13.3
من 40 إلى 49	18	%60
من 50 فما فوق	6	%20
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول:

نلاحظ توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات الأربعة حيث كانت النسبة في الفئة الأولى بنسبة 6,7%، ثم الفئة الثانية بنسبة 13,3%، والفئة الثالثة بنسبة 60% وهي أكبر نسبة، ثم تليها الفئة الأخيرة بنسبة 20%.

الشكل رقم (2): توزيع متغير العمر

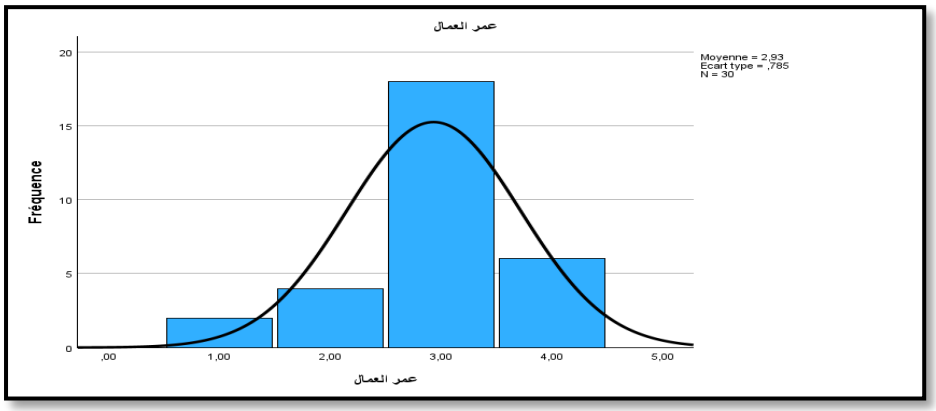

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

2.حسب المؤهل العلمي: الجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (6): التكرار والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي

النوع	التكرار	النسب المئوية
تقني سامي	8	%26.7
ليسانس	9	%30
ماستر	8	%26.7
ماجستير	5	%16.7
دكتوراه	0	%0
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس، ويعود ذلك من جهة لوجود حاملي الشهادات بنسبة معتبرة داخل المؤسسات بولاية ميلة نتيجة شروط التوظيف التي يتطلب العمل فيها خصوصا خلال السنوات الاخيرة، ومن جهة التركيز على هذه الفئة في توزيع الإستبيان لضمان فهم العبارات مما يؤثر على مصداقيته.

الشكل رقم(3): توزيع متغير المؤهل العلمي

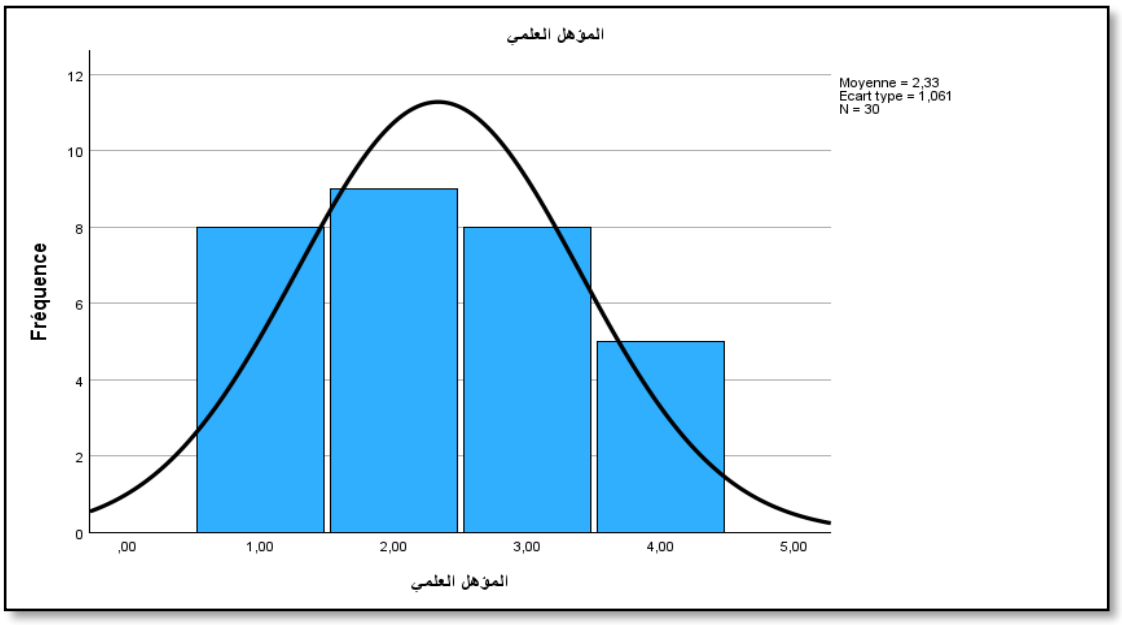

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

3. الخبرة المهنية: الجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (7): التكرار والنسب المئوية لمتغير الخبرة المهنية

النوع	التكرار	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	1	%3.3
من 5 إلى 10 سنوات	2	%6.7
من 11 إلى 15 سنة	8	%26.7
أكثر من 15 سنة	19	%63.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول:

نلاحظ من حيث مدة الخدمة أو الخبرة المهنية فإن الفئة الرابعة (أكثر من 15سنة) في المرتبة الأولى بنسبة63,3% ثم تليها الفئة الثالثة من(11 إلى 15 سنة) بنسبة 26,7%، تليها المرتبة الثالثة بنسبة 6,7%، ثم المرتبة الأخيرة بنسبة 3,3%، وكل هذه الأرقام تسير على تراكم الخبرة المهنية في مؤسسات أفراد العينة.

الشكل رقم(4): توزيع متغير الخبرة المهنية

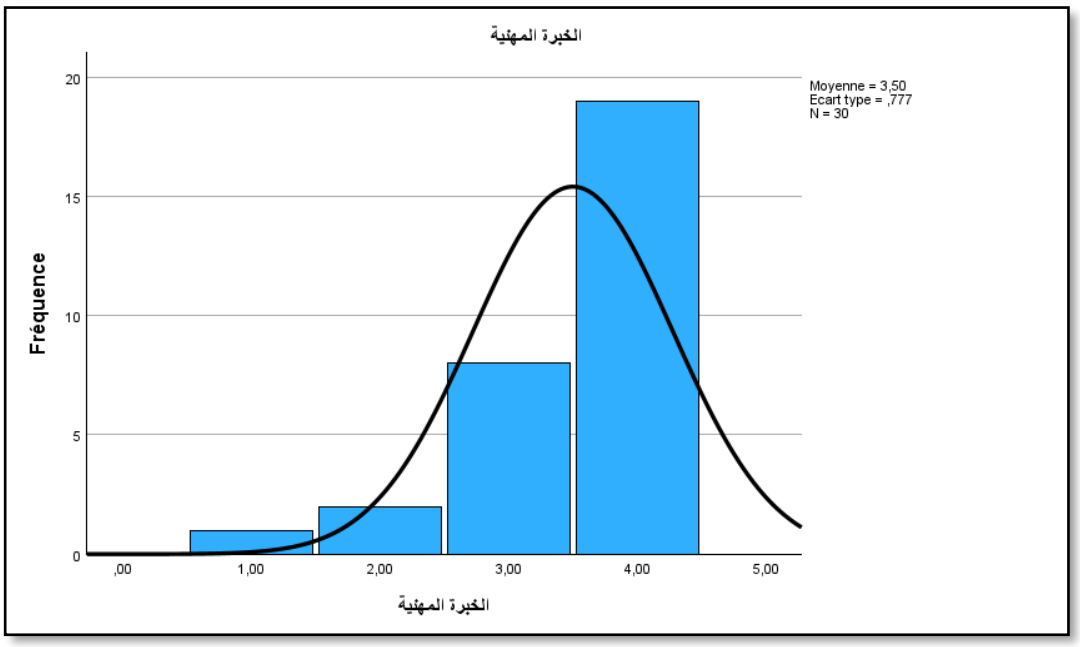

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

4. الوظيفة: الجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة:

الجدول رقم (8): التكرار والنسب المئوية لمتغير الوظيفة

النوع	التكرار	النسب المئوية
رئيس مصلحة محاسب	6	%20
إطار محاسب	7	%23.3
إطار مالي	9	%30
إطار تسيير	8	%26.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول:

بالنسبة لمتغير مجال الوظيفة فقد أشارت نتائج التحليل أن أكثر أفراد العينة إطار مالي بنسبة 30% في حين نجد أن إطار التسيير بلغ 26,7%، أما 23,3% فتمثل نسبة وظيفة إطار محاسب، وأخيرا 20% وتمثل إطار رئيس مصلحة محاسب.

الشكل رقم(5): توزيع متغير الوظيفة

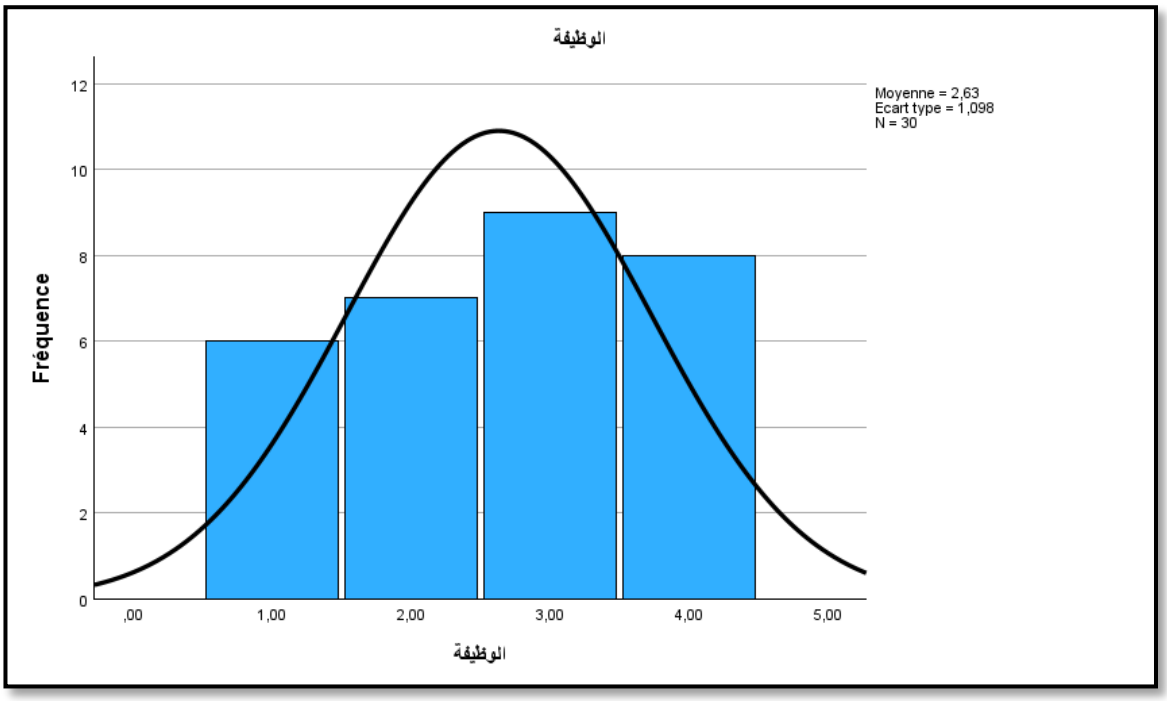

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

ب. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

سنتناول التحليل الإحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مستوى الأثر، لكل عبارة كما يلي:

1. المحور الأول: محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية

تتكون من 17 عبارة مقسمة على بعدين كما يلي:

البعد الأول: معايير المحاسبة الدولية: تتكون من 08 عبارات كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم(9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لمعايير المحاسبة الدولية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
1	المعايير المحاسبية الدولية توفر إطاراً محاسبياً يستند عليه في تطوير نظام الرقابة الداخلية.	4,90	0,571	1	مرتفع جدا
2	يتطلب عرض الأدوات المالية للمؤسسة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.	4,21	0,563	2	مرتفع جدا
3	يتم الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها بشكل جيد عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.	4,10	0,681	3	مرتفع
4	يتم التأكد من صحة البيانات في حساب إلتزامات الموظفين ومنافعهم عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.	3,90	0,845	7	مرتفع
5	تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين يعتمد على نظام الرقابة الداخلية.	4,03	0,964	6	مرتفع
6	يتم الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية من خلال تأمين البيانات المالية الصحيحة في وجود نظام الرقابة الداخلية.	4,17	0,102	4	مرتفع
7	تصنيف العقود في شركات التأمين يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية	4,17	0,699	4	مرتفع
8	الإفصاح عن الأدوات المالية يتطلب وجود نظام للرقابة الداخلية.	4,07	0,104	5	مرتفع
المجموع		4,20	0,313	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة على العبارات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية فجاء ترتيبها كما يلي:

- **المرتبة الأولى:** العبارة رقم (1):

"المعايير المحاسبية الدولية توفر إطاراً محاسبياً يستند عليه في تطوير نظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,90) وانحراف معياري قدره (0,571)، وهذا يدل على أن المعايير المحاسبة الدولية يمكن الاستناد عليها في تطوير نظام الرقابة الداخلية.

- **المرتبة الثانية:** العبارة رقم (2):

"يتطلب عرض الأدوات المالية للمؤسسة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,21) وانحراف معياري قدره (0,563)، وهذا يدل على أن عرض الأدوات المالية للمؤسسة يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

- **المرتبة الثالثة:** العبارة رقم (3):

"يتم الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها بشكل جيد عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,10) وانحراف معياري قدره (0,681)، وهذا يدل على أن الاعتراف بالأدوات المالية يتم في وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

- **المرتبة الرابعة:** العبارتين رقم (6) و(7):

"يتم الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية من خلال تأمين البيانات المالية الصحيحة في وجود نظام الرقابة الداخلية" و"تصنيف العقود في شركات التأمين يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,17) وانحراف معياري قدره (0,102) للعبارة الأولى و(0,699) للعبارة الثانية، مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة على هاتين العبارتين.

- **المرتبة الخامسة:** العبارة رقم (8):

"الإفصاح عن الأدوات المالية يتطلب وجود نظام للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,07) وانحراف معياري قدره (0,104)، وهذا يدل على أنه يجب وجود نظام للرقابة الداخلية من أجل الإفصاح عن الأدوات المالية للمؤسسة.

- **المرتبة السادسة:** العبارة رقم (5):

"تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين يعتمد على نظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,03) وانحراف معياري قدره (0,964)، وهذا يدل على أن نظام الرقابة الداخلية مهم من أجل تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين.

- **المرتبة السابعة:** العبارة رقم (4):

"يتم التأكد من صحة البيانات في حساب إلتزامات الموظفين ومنافعهم عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (3,90) وانحراف معياري قدره (0,845)، وهذا يدل على أن نظام الرقابة الداخلية يمكن من التأكد من صحة البيانات في حساب إلتزامات الموظفين ومنافعهم في شركات التأمين.

الجدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر للنظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
1	عناصر النظام المحاسبي المالي تمتثل للالتزامات التي تفرضها الأجهزة الرقابية لنشاط التأمين.	3,13	0,730	9	مرتفع
2	تصميم الدورة المستندية يكفل فرض الرقابة الداخلية على كافة الأعمال بشكل سليم.	4,13	0,860	4	مرتفع
3	يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية في وجود نظام للرقابة الداخلية.	4,27	0,740	1	مرتفع جدا
4	يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي بدقة من خلال تطبيق اللوائح الخاصة بنظام الرقابة الداخلية.	4,10	0,691	5	مرتفع
5	تكون مصداقية مخرجات النظام المحاسبي المالي عالية في وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.	3,30	0,868	8	مرتفع جدا
6	المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية.	4,03	0,850	6	مرتفع
7	يمكن التأكد من سجلات قسم الحسابات العامة في وجود نظام للرقابة الداخلية.	4,20	0,730	3	مرتفع
8	درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.	3,80	0,925	7	مرتفع
9	يتم منع التلاعب والغش في القوائم المالية عند وجود نظام جيد للرقابة الداخلية.	4,23	0,817	2	مرتفع جدا
المجموع		3,60	0,286	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة على العبارات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي فجاء ترتيبها كما يلي:

- **المرتبة الأولى:** العبارة رقم (3)

"يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية في وجود نظام للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (3,90) وانحراف معياري قدره (0,740)، وهذا يدل على أن المعلومات المالية تكون ذات دقة عالية في وجود نظام للرقابة الداخلية.

- **المرتبة الثانية:** العبارة رقم (9)

"يتم منع التلاعب والغش في القوائم المالية عند وجود نظام جيد للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,23) وانحراف معياري قدره (0,817)، وهذا يدل على أن وجود نظام جيد للرقابة الداخلية يمنع التلاعب والغش في القوائم المالية.

- **المرتبة الثالثة:** العبارة رقم (7)

"يمكن التأكد من سجلات قسم الحسابات العامة في وجود نظام للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (,204) وانحراف معياري قدره (0,730)، وهذا يدل على أنه يمكن التأكد من سجلات قسم الحسابات العامة في وجود نظام الرقابة الداخلية.

- **المرتبة الرابعة:** العبارة رقم (2)

"تصميم الدورة المستندية يكفل فرض الرقابة الداخلية على كافة الأعمال بشكل سليم" بمتوسط حسابي قدره (4,13) وانحراف معياري قدره (0,860)، وهذا يدل على أن الدورة المستندية تكفل الرقابة الداخلية على كافة الأعمال بشكل سليم.

- **المرتبة الخامسة:** العبارة رقم (4)

"يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي بدقة من خلال تطبيق اللوائح الخاصة بنظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,10) وانحراف معياري قدره (0,691)، وهذا يدل على أن النظام المحاسبي المالي يطبق بدقة عند تطبيق اللوائح الخاصة بنظام الرقابة الداخلية.

- **المرتبة السادسة:** العبارة رقم (6)

"المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (4,03) وانحراف معياري قدره (0,850)، وهذا يدل على أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية.

- **المرتبة السابعة:** العبارة رقم (8)

"درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (3,80) وانحراف معياري قدره (0,925)، وهذا يدل على أن الثقة في القوائم المالية تكون ذات درجة عالية عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

- **المرتبة الثامنة:** العبارة رقم (5)

"تكون مصداقية مخرجات النظام المحاسبي المالي عالية في وجود نظام فعال للرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (3,30) وانحراف معياري قدره (0,868)، وهذا يدل على أن مخرجات النظام المحاسبي تكون مصداقيتها عالية في وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

- **المرتبة التاسعة:** العبارة رقم (1)

"عناصر النظام المحاسبي المالي تمتثل للالتزامات التي تفرضها الأجهزة الرقابية لنشاط التأمين" بمتوسط حسابي قدره (3,13) وانحراف معياري قدره (0,730)، وهذا يدل على أن عناصر النظام المحاسبي المالي تمتثل للالتزامات التي تفرضها الأجهزة الرقابية لنشاط التأمين.

المحور الثاني: نظام الرقابة الداخلية: يتكون من 07 عبارات موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لنظام الرقابة الداخلية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
1	يتم وضع إجراءات محددة لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.	4,50	0,572	1	مرتفع جدا
2	وجود نظام رقابة داخلية فعال يزيد من ثقة العميل في شركات التأمين.	4,07	0,868	3	مرتفع
3	يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة.	4,03	0,765	4	مرتفع
4	تقوم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية بتقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية.	3,70	0,915	7	مرتفع
5	تقوم الإدارة في المؤسسة بتطوير نظام الرقابة الداخلية وفق المستجدات العالمية.	3,83	0,117	6	مرتفع
6	وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية والاستراتيجية يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة.	4,30	0,794	2	مرتفع جدا
7	يساعد نظام الرقابة الداخلية المؤسسة في تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها.	3,97	0,103	5	مرتفع
المجموع		4,07	0,395	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (11) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة أفراد الدراسة البالغ 30 فرد على بعد نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين جاءت حسب الترتيب التالي:

- **المرتبة الأولى: العبارة رقم (1):**

"يتم وضع إجراءات محددة لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره (4,50) وانحراف معياري قدره (0,572)، وهذا دال وجود إجراءات محدد لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

- **المرتبة الثانية: العبارة رقم06:**

"وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية والاستراتيجية يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة" بمتوسط حسابي قدره (4,30) وانحراف معياري قدره (0,794)، وهذا يعني أن نظام الرقابة على الخطة التنظيمية والاستراتيجية يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة.

- **المرتبة الثالثة: العبارة رقم(02):**

"وجود نظام رقابة داخلية فعال يزيد من ثقة العميل في شركات التأمين" بمتوسط حسابي قدره (4,07) وانحراف قدره (0,868)، وهذا يدل على أن ثقة العميل تزيد في وجود نظام رقابة داخلية فعال.

- **المرتبة الرابعة: العبارة رقم(03):**

"يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره (4,03) وانحراف معياري قدره (0,765)، هذا يدل على أن معظم الشركات تمتلك أنظمة فعالة للرقابة الداخلية.

- **المرتبة الخامسة: العبارة رقم07:**

يساعد نظام الرقابة الداخلية المؤسسة في تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها" بمتوسط حسابي قدره (3,97) وانحراف معياري قدره (0,103)، وهذا يدل على أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر أداة حيوية في إدارة المخاطر داخل المؤسسة.

- **المرتبة السادسة: العبارة رقم05:**

"تقوم الإدارة في المؤسسة بتطوير نظام الرقابة الداخلية وفق المستجدات العالمية" بمتوسط حسابي قدره (3,83) وانحراف معياري قدره (0,117)، هذا يدل على قدرة الإدارة على تحسين نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر ومتماش مع المستجدات العالمية.

- **المرتبة السابعة: العبارة رقم (07):**

"تقوم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية بتقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره (3,70) وانحراف معياري (0,915)، وهذا يدل على نظام الرقابة الداخلية يخضع لتقييمات دورية من أجل تحسين جودته وفعاليته.

الجدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الأثر لمحوري الدراسة

المحور		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأثر
محاسبة شركات التأمين	معايير المحاسبة الدولية	4,20	0,313	2	مرتفع
	النظام المحاسبي المالي	3,60	0,286		
مجموع المحور الأول		3,90	0,599	/	/
نظام الرقابة الداخلية		4,07	0,395	1	مرتفع
مجموع المحور الثاني		4,07	0,395	/	/
المجموع الكلي للدراسة		3,98	0,497	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول (دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية) والمحور الثاني(تفعيل نظام الرقابة الداخلية). جاء في المرتبة الأولى المحور الثاني (تفعيل نظام الرقابة الداخلية) بمتوسط حسابي قدره (4,07) وانحراف معياري قدره (0,599).

و(دور محاسبة شركات التأمين وفق المعايير الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.395)، وهذا يدل على أن محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية لها دور في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

من أجل اختبار فرضيات الدراسة والوقوف على علاقة الارتباط بين المتغيرات الدراسة ومستوى دلالتها تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي (ANOVA).

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغيرات	نظام الرقابة الداخلية							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	إختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	إختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
المعايير المحاسبية الدولية	0,82	0,124	5,002	0,001	0,215	0,412	6,752	0,001

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- وجود علاقة ذات تأثير دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة الدولية والرقابة الداخلية خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الإنحدار (0,124) الذي يعني أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية تساهم بنسبة 12,4% في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة R=0,412 أي أن درجة إرتباط تطبيق المعايير الدولية بتفعيل نظام الرقابة الداخلية 41,2%.
- بلغت قيمة T=5,002 عند مستوى معنوية (sig=0,001) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.
- بلغت قيمة F=6,752 عند مستوى معنوية (sig=0,001) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.

- ومن هنا تنص على قبول الفرضية الأولى:

لتطبيق معايير المحاسبة الدولية دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة 0,05

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية:

المتغيرات	نظام الرقابة الداخلية							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	إختبار T		معامل التحديد	معامل الارتباط	إختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig	R^2	R	قيمة F	المعنوية Sig
النظام المحاسبي المالي	0,62	0,411	4,008	0,014	0,222	0,30	6,589	0,014

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ:

- وجود علاقة ذات تأثير دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالية والرقابة الداخلية خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الإنحدار (0,411) الذي يعني أن النظام المحاسبي المالي يساهم بنسبة41,1% في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة R=0,30 أي أن درجة إرتباط النظام المحاسبي المالي بالرقابة الداخلية بلغت نسبة 30%.
- بلغت قيمة T=4,008 عند مستوى معنوية (sig=0,014) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.
- بلغت قيمة F=6,589 عند مستوى معنوية (sig=0,014) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.
- ومن هنا تم التوصل إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على:

للنظام المحاسبي المالي دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة 0,05.

ت. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

المتغيرات	نظام الرقابة الداخلية							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	إختبار T		معامل التحديد	معامل الارتباط	إختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig	R^2	R	قيمة F	المعنوية Sig
محاسبة شركات التأمين	0,72	0,365	4,872	0,012	0,232	0,318	7,124	0,012

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- وجود علاقة بين تأثير ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومحاسبة شركات التأمين خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الانحدار (0,365) الذي يعني أن محاسبة شركات التأمين تساهم بنسبة 36,5% في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة R=0,318 أي أن درجة إرتباط محاسبة شركات التأمين بنظام الرقابة الداخلية بلغت نسبة 31,8%.
- بلغت قيمة T=4,872 عند مستوى معنوية (sig=0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.
- بلغت قيمة F=7,124 عند مستوى معنوية (sig=0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.
- ومن هنا تم التوصل إلى قبول الفرضية الثالثة التي تنص على:

لمحاسبة شركات التأمين دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة 0.05.

ث. اختبار الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية:

المتغيرات	محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية							
	معامل الثبات	معامل الانحدار	إختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	إختبار F	
			قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
نظام الرقابة الداخلية	0,69	0,482	3,865	0,009	0,173	0,492	7,461	0,009

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا:

- وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومحاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الانحدار (0,482) الذي يعني أن محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية تساهم بنسبة 48,2% في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة R=0,492 أي أن درجة إرتباط محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية بنظام الرقابة الداخلية بلغت نسبة 49,2%.
- بلغت قيمة T=3,865 عند مستوى معنوية (sig=0,009) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.
- بلغت قيمة F=6.589عند مستوى معنوية (sig=0,009) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05.
- ومن هنا تم التوصل إلى قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على:

لمحاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة 0,05.

خلاصة الفصل الثالث:

بناءا على الدراسة الميدانية التي قمنا بها لعينة من شركات التأمين لولاية ميلة للوقوف على دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية حيث ومن خلال المقابلة التي قمنا بها وكذا الاستبيان المصمم على عينة الدراسة المختارة، الذي تم توزيعه ثم استرجاعه ليتم تحليل البيانات المتحصلة عليها لبرنامج spss، ليتم التوصل إلى تأكيد حول الفرضيات المطروحة والمحددة في الدراسة، ومن خلال المعالجة الإحصائية تم تحديد دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والتوصل إلى إثبات كل الفرضيات.

خاتمة

خاتمة:

نستخلص من خلال دراستنا هذه أن تفعيل نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين يعتبر أمرا ضروريا وأساسيا لضمان الشفافية والنزاهة في العمليات المالية والإدارية. ويأتي دور المحاسبة بالتحقق من فعالية هذا النظام وضمان مطابقته للمعايير المحاسبية الدولية. يتطلب ذلك تحديد السياسات والاجراءات المناسبة وضمان تنفيذها بكفاءة. كما يشمل دور المحاسبة تقييم المخاطر المالية والتأكد من تطبيق إجراءات السيطرة الداخلية بشكل صحيح، وبالتعاون مع الإدارة تساهم المحاسبة في فعالية وتحسين الأداء وتطوير سياسات الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف.

1. نتائج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة محاولة لمعرفة دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، حيث توصلنا للنتائج التالية:

➢ **النتائج المتعلقة بالجانب النظري:**

- الرقابة الداخلية هي مجموعة الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة.
- يعتمد النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية، والهدف منه توفير مجموعة من المعلومات المالية شفافة وموثوق بها وبالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات الضرورية لجميع الأطراف.
- تعد معايير المحاسبة الدولية تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية، كما تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية والقابلية للمقارنة مع البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى، واستنادا إلى هذا التوجه قدم معيار الإبلاغ المالي IFRS4 "عقود التأمين" إرشادات وتفسيرات محاسبية تقدم عند الإلتزام بها معلومات ذات جودة عالية.

➢ **النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:**

- يرى أفراد عينة الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية يمتاز بالفعالية والكفاءة، بحيث يتم توظيف الأعضاء في شركات التأمين وفقا للتأهيل العلمي والخبرة المهنية التي تمكنهم من السيطرة وضبط الأمور المتعلقة بتحسين جودة التقارير المالية.
- لتطبيق معايير المحاسبة الدولية دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة 0,05
- للنظام المحاسبي المالي دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة 0,05.
- لمحاسبة شركات التأمين دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة.0.05

- لمحاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية دور ذو دلالة إحصائية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة 0,05.

2.اقتراحات الدراسة:

من خلال تناولنا موضوع دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والدراسة التي قمنا بها يتم عرض أهم الاقتراحات:

- تعزيز التدريب والتطوير من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة للمحاسبين والموظفين الماليين في شركات التأمين تركز على فهم المعايير الدولية وأفضل الممارسات في تنفيد نظام الرقابة الداخلي.
- تعزيز التواصل بين أقسام المحاسبة والرقابة الداخلية والإدارة العليا في الشركة، من خلال اجتماعات دورية وتقارير شفافة تعكس أداء النظام وتحديد المخاطر.
- تقييم دوري وتحسين مستمر من خلال إجراءات تقييم لفعالية نظام الرقابة الداخلية ودور المحاسبة فيه، مع اتخاد اجراءات تصحيحية وتحسينات مستمرة لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

3.صعوبات الدراسة:

أثناء دراستنا لهذا البحث واجهنا بعض الصعوبات المتمثلة في ما يلي:

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا بشكل مباشر.
- صعوبة الحصول على بيانات كافية وموثوقة حول فعالية الرقابة الداخلية ودور المحاسبة فيه.
- المحاسبة في شركات التأمين تتضمن مجموعة متنوعة من العمليات والمعايير التي قد تكون معقدة للفهم والتطبيق، مما يتطلب فهما عميقا وشاملا لمختلف جوانب العمل.

4.أفاق الدراسة:

من خلال تحليلنا لجوانب الموضوع تبينا لنا وجود بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وأفاق علمية جديدة تتيح للغير للبحث والتوسع فيها وهي كالآتي:

- أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على شركات التأمين.
- تطوير نظم الرقابة الداخلية كأداة فاعلة لضبط العمليات المحاسبية والمالية في شركات التأمين.
- مدى إلتزام شركات التأمين لمعايير المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد نور، بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت المالية**، الدار الجامعية، لبنان.

2. إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3. الجزائر ،2005.

4. جمعة حميدات، إبراهيم نخالة، **خبير معايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT**، الصادر عن المجتمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014.

5. حكمت أحمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1995.

6. ديواز فائق حسين، **عقود التأمين**، ط3، المكتب الجامعي الحديث، 2013.

7. زاهرة سواد، **محاسبة المنشأت العامة والخاصة**، دار الراية للنشر، ط 1، الأردن، 2011.

8. زهير بشير، **محاسبة شركات التأمين**، دار الخير للطباعة والنشر، ط 1، سوريا، 2000.

9. سمية أمين علي وآخرون، **محاسبة المنشآت المتخصصة (صناديق الاستثمار، البنوك التجارية، شركات التأمين، المنشآت ذات الأقسام والفروع)**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

10. سمير كامل، فتحي رزق، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 2، مصر.

11. السيد عبد المقصود– محمد سمير الصبان، محمد السيد سرايا، **المحاسبة في البنوك وشركات التأمين**، دار المعرفة الجامعية، لبنان، 1999.

12. شحاتة السيد شحاتة وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020.

13. شعيب شنوف، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016.

14. عبد الإله نعمة جعفر، **التنظيم المحاسبي في البنوك وشركات التأمين**، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

15. عبد الله مسلم، **إدارة المخاطر والتأمين**، المعتز للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.

16. عمر سعيد وآخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، مكتبة دار الثقافة، ط 1، الأردن، 2003.

17.غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر" الناحية النظرية"**، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2006.

18.فائزة إبراهيم محمود الغبان، ثائر صبري محمود الغبان، **النظم المحاسبية المتخصصة**، ط3، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

19.فتحي رزق السوفري وآخرون، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

20.محمد التهامي طواهر، **المراجعة وتدقيق الحسابات "الإطار النظري والممارسة التطبيقية"**، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر.

21.محمد السيد سرايا، **المراجعة والتدقيق الشامل**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 2007.

22.محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 6،

23.محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية والبنوك التجارية وشركات التأمين**، جامعة الزيتونة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

24.محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية**، كلية التجارة– قسم المحاسبة، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

25.محمود عمر الطبري وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول "الدورة المحاسبية"، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، ط 1، الأردن، 2009.

26.المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **الإدارة العامة لتصميم وتطوير المنهاج**، المحاسبة في شركات التأمين، ط 2، المملكة العربية السعودية.

ثامني: المجلات

1.اعمر بن موسى، محمد عجلية، **مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة غرداية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2020.

2.سامية فقير، **المجلة الدولية للأداء الاقتصادي "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين"**، جامعة امحمد بوقرة– بومرداس، العدد 05، الجزائر، جوان 2020.

3. علا رسلان محمود المغير، **أساليب حديثة للرقابة الداخلية في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، الأردن، 2022.

4.يوسف بوعشاوي، إبراهيم مزيود، **مدى إمتثال النظام المالي المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد09، الجزائر، أفريل2018.

ثالثا: الجرائد

1. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 15، السنة 43، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، المادة 203.

رابعا: المحاضرات والملتقيات

1.خالد جمال الجعارات، **مطبوعة جامعية "مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015"**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، دار النشر، الجزائر، 2015.

2. سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، ملتقى دولي 7 الصناعة التأمينية، **الواقع العلمي وآفاق التطوير– تجارب دول**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 03 و04 ديسمبر2012.

3.سعيد يحيى، أوصيف لخضر، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب– البليدة، الجزائر، 13و14 ديسمبر2011.

4.عامر أسامة، **محاضرات في مقياس إدارة شركات التأمين**، جامعة فرحات عباس سطيف 1، قسم العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، 2013.

خامسا: الرسائل والأطروحات

1.أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، دكتوراه في المحاسبة، جامعة اربد الأهلية، ط1، الأردن، 2009.

2.سعاد فتاحة، **إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة**، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2015.

3.سعيد محمد أبو كميل، **تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا**، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

4.محمد براق، **نظام الرقابة الداخلية: دراسة على المستشفيات**، مطبوعة موجهة لطلبة الماجستير للعلوم الاقتصادية والتسيير، فرع: إستراتيجية السوق في ظل إقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، الجزائر، 2003–2004.

5. محمد مراد آيت، **ضرورة تكيف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي "خلال فترة 2010-2013"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.

6. مصعب بالي، **التأمين كأداة لإدارة الأخطار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.

سادسا: مواقع الانترنت

1. معيار المحاسبة الدولي رقم1 "**عرض القوائم المالية**"، **https:// mail.almerja.com**، 2024/03/13.

المراجع باللغة الأجنبية

1. BIRIEN.R & SENECAL.J **: Contrôle interne et vérification édition preportaine INC**, Canada, 1984.

2. COMPTABILISATIONFRSDESENGAGEMENTD'ASSURANCE, FORMATION ERM DEL INSTITUS DES ACTUAIRES, PARIS, 25 SEPTEMBRE 2009.

3. LIONEL.C & GERARD.V, Audit et contrôle interne : **Aspects Financier, Opération et stratégique**, 04ème édition, Dalloze, Paris, 1992.

4. Ministère de finance, CNC, Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présention des états financiers des entitès d'assurances et/ ou de réassurances, Alger 2011.

الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

استمارة استبيان

في إطار تحضير مذكرة ماستر أكاديمي المرسومة بعنوان: **دور محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية**، نرجو من سيادتكم المحترمة المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع هذا البحث، عن طريق تفضلكم بالإجابة على الأسئلة الموجودة بهذا الاستبيان، وهذا سعياً منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم من جهة أو كمسؤولين بالإدارة والمحاسبة من جهة أخرى، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، بغرض خدمة البحث العلمي فقط وللوصول إلى نتائج واقتراحات تخص موضوع البحث ذات دقة اكثر.

شاكرين حسن التعاون

إعداد الطلبة:

موهوب ندى

بن الشاوي نرجس ملاك

إشراف:

د. عون صبرينة

الموسم الجامعي: 2024/2023

المحور الأول: البيانات الشخصية

- **العمر:**

☐ أقل من 29 ☐ من 30 إلى 39 ☐ من 40 إلى 49 ☐ من 50 فما فوق

- **المؤهل العلمي:**

☐ تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

- **الخبرة المهنية:**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات

☐ 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

- **الوظيفة:**

☐ رئيس مصلحة المحاسبة ☐ إطار مالي ☐ إطار محاسب ☐ إطار تسيير

المحور الثاني: محاسبة شركات التأمين وفق معايير المحاسبة الدولية

البعد الأول: معايير المحاسبة الدولية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المعايير المحاسبية الدولية توفر إطاراً محاسبياً يستند عليه في تطوير نظام الرقابة الداخلية.					
2	يتطلب عرض الأدوات المالية للمؤسسة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.					
3	يتم الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها بشكل جيد عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.					
4	يتم التأكد من صحة البيانات في حساب إلتزامات الموظفين ومنافعهم عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.					
5	تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين يعتمد على نظام الرقابة الداخلية.					
6	يتم الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية من خلال تأمين البيانات المالية الصحيحة في وجود نظام الرقابة الداخلية.					
7	تصنيف العقود في شركات التأمين يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية					
8	الإفصاح عن الأدوات المالية يتطلب وجود نظام للرقابة الداخلية.					

البعد الثاني: النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عناصر النظام المحاسبي المالي تمتثل للالتزامات التي تفرضها الأجهزة الرقابية لنشاط التأمين.					
2	تصميم الدورة المستندية يكفل فرض الرقابة الداخلية على كافة الأعمال بشكل سليم.					
3	يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية في وجود نظام للرقابة الداخلية.					
4	يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي بدقة من خلال تطبيق اللوائح الخاصة بنظام الرقابة الداخلية.					
5	تكون مصداقية مخرجات النظام المحاسبي المالي عالية في وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.					
6	المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية.					
7	يمكن التأكد من سجلات قسم الحسابات العامة في وجود نظام للرقابة الداخلية.					
8	درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.					
9	يتم منع التلاعب والغش في القوائم المالية عند وجود نظام جيد للرقابة الداخلية.					

المحور الثاني: نظام الرقابة الداخلية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم وضع إجراءات محددة لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.					
2	وجود نظام رقابة داخلية فعال يزيد من ثقة العميل في شركات التأمين.					
3	يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة.					
4	تقوم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية بتقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية.					
5	تقوم الإدارة في المؤسسة بتطوير نظام الرقابة الداخلية وفق المستجدات العالمية.					

6	وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية والاستراتيجية يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة.					
7	يساعد نظام الرقابة الداخلية المؤسسة في تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها.					

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الرقم	إسم المحكم
1	تريش حسينة
2	بولعجين فايزة
3	جابر زيد